محضر الجلسة رقم 326

التاريخ: الثلاثاء 29 ربيع الآخر 1442هـ (15 ديسمبر 2020م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وتسع دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشر بعد الزوال.
جدوثلاث ساعل الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول:

- **الموضوع الأول: "الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة ؟"**
- **الموضوع الثاني: "إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا ؟"**

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحن الرحيم
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدتان الوزيرتان المحترمتان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284، من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوعين إثنين:

الموضوع الأول متعلق بـ"**الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة ؟"**

أما الموضوع الثاني فيتعلق بـ"**إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا ؟"**

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدتان الوزيرتان المحترمتان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نخبر المجلس الموقر بتوصل المكتب من مجلس النواب بالنصوص التالية:

1- مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية؛
2- مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665، الصادر في 12 من صفر 1442 (الموافق لـ 30 سبتمبر 2020)، المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء؛
3- مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار"؛
4- مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.

أما بالنسبة لأسئلة أعضاء المجلس وأجوبة الحكومة عليها، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة ما بين 9 دجنبر 2020 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 3 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن، إذا سمحتم، في مناقشة المحور الأول لهذه الجلسة والمتعلق بـ"الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة ؟"

وأذكر أنه طبقا لقرار ندوة الرؤساء، في اجتماعها المنعقد صباح هذا اليوم، أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها 10 أسئلة تتعلق إجمالا بجوانب مختلفة من موضوع الحماية الاجتماعية، فتفضلوا للإجابة على هذه الأسئلة، السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.
السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

في البداية لا يفوتني في هذه المناسبة التي شهدنا فيها تحولات كبيرة مهمة، بالنسبة لقضية الوحدة الوطنية والترابية، إلا أن أبدأ بالتهنئة، لجلالة

الملك حفظه الله، وللشعب المغربي قاطبة على الإنجازات الأخيرة، بدءا بتأمين معبر الكركارات وفتح عدد من الدول الشقيقة والصديقة قنصلياتها في الأقاليم الجنوبية، بالخصوص في مدينتي العيون والداخلة، وأيضا بمناسبة الإعلان الرئاسي الأمريكي الأخير، والذي يعترف بمغربية الصحراء وبسيادته على كامل ترابه.

هذه الإنجازات للقضية الوطنية جاءت نتاج جهود دبلوماسية مغربية فعالة، بتوجيهات وبقيادة جلالة الملك، حفظه الله، مدعوما بالإصرار والإجماع الوطني، الذي أظهره الشعب المغربي منذ المسيرة الخضراء المظفرة وإلى غاية هذه الانتصارات الدبلوماسية المتتالية.

وإعلان الرئيس الأمريكي الأخير ليس هو آخر هذه الانتصارات، إن شاء الله، فقد أبان الشعب المغربي على مر الأعوام على التفافه حول قيادته، جلالة الملك حفظه الله، واستعداده المستمر للدفاع عن هذه القضية بكل ما يستطيع وبكل ما يملك.

إنه تحول كبير في مسار هذه القضية الوطنية، تبعته إجراءات عملية، هذا الإعلان الرئاسي الأمريكي، مثل قرار فتح قنصلية بمدينة الداخلة واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية رسميا في إداراتها وسفاراتها خريطة المملكة المغربية كاملة غير منقوصة.

لقد قال جلالة الملك سابقا: "إن المغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها"، وهي حقيقة يؤكدها الواقع الثابت على الأرض وإن كان هذا الأمر ليس رهينا باعتراف الآخرين، إلا أن موقف المغرب - لا محالة - يزداد قوة مع مثل هذه المواقف والاعترافات الدولية المتزايدة.

إن ترصيد هذه الانتصارات يتطلب عملا جماعيا وجهدا دؤوبا متواصلا، وأود أن أؤكد هنا أننا لا يمكن أن ننجح في معاركنا الكبرى إلا بهذا الإجماع الوطني والإصرار الوطني والثقة في المؤسسات والثقة فيما بيننا.

واسمحوا لي هنا أيضا أن أؤكد أن المغرب والمغاربة خلدوا تاريخا مشرفا تجاه القضية الفلسطينية وتجاع القدس الشريف، وما "باب المغاربة" إلا شاهد على جزء من هذا التاريخ المشرق والمشرف، وهذا ما جدد التأكيد عليه بلاغ الديوان الملكي الذي أخبر بمكالمة جلالة الملك للرئيس الفلسطيني محمود عباس، إذ أكد بوضوح وصراحة من أن جلالة الملك حفظه الله أكد للرئيس الفلسطيني أن "المغرب يضع دائما القضية الفلسطينية في مرتبة قضية الصحراء، وأن عمل المغرب - وهذا كله كلام جلالة الملك - وأن عمل المغرب من أجل ترسيخ مغربيتها لن يكون أبدا لا اليوم ولا في المستقبل على حساب نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة"، انتهى كلام جلالة الملك.

وأكد كذلك بلاغ الديوان الملكي حرص جلالة الملك على الحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس وحماية الطابع الإسلامي لمدينة القدس الشريف وللمسجد الأقصى وذلك بصفته رئيس لجنة القدس.

حضرات السيدات والسادة،

أريد في البداية، أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال، وهو سؤال آني ذو راهنية حول الحماية الاجتماعية ومقاربتنا لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة فيها، فهذا الموضوع ذو أهمية كبيرة، باعتباره ورشا وطنيا بامتياز، ولا تخفى علينا العناية التي يوليها جلالة الملك حفظه الله لهذا الموضوع من منطلق حرص جلالته على الفئات الهشة والفئات المحتاجة والفئات الفقيرة بما يصون كرامتها ويحفظ التماسك الاجتماعي، ولا أدل على ذلك من المكانة المتميزة التي يحتلها هذا الموضوع في خطب جلالة الملك وفي رسائله وفي توجيهاته، آخرها الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة التشريعية الحالية، والذي جدد فيه جلالة الملك الدعوة إلى تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة معتبرا جلالته بأن الأمر يتعلق بمشروع وطني كبير وغير مسبوق يرتكز على 4 مكونات أساسية:

1- تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أجل أقصاه نهاية 2022 لصالح 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء أو الاستشفاء والعلاج؛

2- تعميم التعويضات العائلية لتشمل ما يقارب 7 ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها 3 ملايين أسرة؛

3- توسيع الانخراط في نظام التقاعد بحوالي 5 ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش؛

4- تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض عن فقدان الشغل بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.

وكان جلالة الملك بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2018، قد دعا الحكومة وجميع الفاعلين المعنيين للقيام بإعادة هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، وكذا رفع اقتراحات بشأنها، وكانت الحكومة في برنامجها الحكومي قد سطرت توسيع وتحسين الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية ضمن أولوياتها، والتزمت من أجل ذلك بـــ :

- إخراج نظام التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة إلى حيز الوجود؛
- تحسين وتبسيط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل؛
- إصلاح شمولي ومستدام لنظام المعاشات؛
- كما تضمن البرنامج العمل على تنزيل عدد من الإجراءات والتدابير المتعلقة بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي.

هي أيضا أولوية اجتماعية وطنية ثابتة، حاضرة بقوة، ويمكن أن أقول أن الجهود التي تمت لحد الساعة في هاذ المجال، منذ على الأقل عقد من الزمن، كانت جهود مهمة، حثيثة، لتوسيع الحماية الاجتماعية، ويمكن أن أقول بأن،

الحمد لله، هناك تطور إيجابي طيلة هذا العقد أو عقدين من الزمن، أقول عقدين من 2004 تقريبا 2024 عقدين من الزمن، هناك تحولات مهمة جدا وتطورات إيجابية سجلتها الإحصائيات الوطنية، كما أكدت على كذلك إما الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 وإما التقارير التي خرجت بعد ذلك، تقارير المندوبية السامية للتخطيط.

ومن هنا فقد انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 47 في الألف سنة 2004 إلى 22.16 في الألف سنة 2017، وانخفضت وفيات الأمهات من 227 من كل 100.000 زيادة حية سنة 2004 إلى 72.6 من كل 100.000 زيادة حية سنة 2017، وارتفعت التغطية الصحية من 33.7% سنة 2010 إلى 61% سنة 2017، وانتقل برنامج تيسير من تغطية أو من دعم 700.000 طفل تقريبا أو أسر 700.000 طفل إلى دعم أسر 2.480.000 طفل سنة 2021، مما ساهم في تقليص الهدر المدرسي بنسبة 57%، وأيضا دعم الأرامل ارتفع من صفر (0) بطبيعة الحال منذ استحداثه إلى أكثر من 100.000 أرملة و180 (المقصود: 180.000) يتيم ويتيمة يدعمون، وانخفضت نسبة الفقر من 15.3% سنة 2004 إلى 4.5% سنة 2014، كما أكد على ذلك الإحصاء العام للسكان والسكنى.

هذه الجهود المتوالية واللي جهود حكومات متتالية، والتي نعتز بها، عملت هذه الحكومة على ترصيدها، ومن هنا يمكن أن أقول بأن على الرغم من الصعوبات الميزانياتية في مداخيل الدولة والناتجة عن تأثيرات جائحة كورونا والتي تعرفونها جميعا، إلا أن الحكومة قررت الاستمرار في تنفيذ مختلف الأوراش ذات الطابع الاستراتيجي، وفي مقدمتها الأوراش المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وأيضا حققت عدد من الإنجازات في ذلك، سنتطرق إلى عدد منها طيلة هذا العرض، ولكن أيضا أريد أن أخص بالذكر الاتفاق الاجتماعي لـ 25 أبريل 2019، والذي تضمن الزيادة في التعويضات العائلية في القطاعين العامين والخاص من بين عدد من الإجراءات الأخرى، وهذا في صلب الحماية الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

لاشك أن الحماية الاجتماعية ببلادنا، والتي هي من الأهداف الكبرى التي نسعى جميعا إلى تعميمها اصطدمت بعدد من الإكراهات التي ظهرت من خلال تشخيص استراتيجي قامت به الحكومة سنة 2017، وأبرز أن من جملة هذه التحديات تعدد الفاعلين وعدم التقائيتها، تنوع الفاعلين والمتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم، عدم وجود نظام استهداف موحد وناجع، تعدد آليات التمويل وإشكالية الاستدامة ونجاعة النفقات العمومية.

ولمواجهة هذه الإشكالات وتحقيق الإصلاح المنشود، اعتمدت الحكومة مقاربة متكاملة بأهداف ورهانات محددة، وأطلقت 4 أوراش:

- أولا، إعداد سياسة مندمجة لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية؛
- ثانيا، توسيع التغطية الصحية الأساسية؛
- ثالثا، تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية؛
- رابعا، إرساء منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

ولتتبع تنزيل هذه الأوراش وضمان التقائيتها، أحدثت الحكومة في مارس 2018 ولأول مرة لجنة وزارية لحكامة وقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، ومعها لجنة تقنية بين وزارية للدعم و4 لجان وزارية، كل واحدة مكلفة بورش من الأوراش المذكورة، عهد برئاستها إلى أحد القطاعات الحكومية الأكثر ارتباطا بذلك المجال.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أطلقت الحكومة استشارات واسعة حول ورش إصلاح الحماية الاجتماعية ومنظومتها، توجت بتنظيم المناظرة الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية في نونبر 2018، وشكلت فرصة للإلمام بالإكراهات الهيكلية التي يعرفها هذا المجال، وقد ثبت في تلك الدراسة إلى أن إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية يجب أن يتجاوز 4 رهانات كبرى:

- أولا، رهان التعميم؛
- ثانيا، رهان التوحيد؛
- ثالثا، رهان الحكامة؛
- رابعا، رهان التجويد.

ثانيا، الآن فيما يخص **تنزيل الأوراش المرتبطة بالحماية الاجتماعية:**

I- تعميم التغطية الصحية:

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وضعت الحكومة جدولة زمنية لتعميم الحماية الاجتماعية الشاملة بشكل تدريجي على مدى 5 سنوات، لتشمل بشكل مباشر كافة المواطنات والمواطنين:

أولا، تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أجل أقصاه آخر 2022؛

ثانيا، تعميم التعويضات العائلية؛

ثالثا، توسيع الانخراط في نظام التقاعد خلال هذه الفترة؛

رابعا، تعميم التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025، وهذا مضمن الخطاب الملكي.

وأريد أن أشير هنا إلى أن التغطية الصحية المجانية للطلبة، والتي انطلقت منذ بضع سنوات فقط، قد عرفت بفضل تسهيل الإجراءات تطورا سريعا، وانتقل عدد الطلبة المستفيدين من 70.000 سنة 2018 إلى حوالي 225.000 سنة 2019-2020، ونتمنى والمخطط هو أن ترتفع إلى 300.000 سنة 2020-2021.

فيما يخص تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي

صادق البرلمان على قانونه سنة 2017، وقد تم إعداد سنة 2018 المراسيم المؤطرة، وتمت بعد ذلك المصادقة على النصوص التطبيقية الخاصة بعدد من الفئات، والتي دخلت فعلا بدأت الأداء ودخلت في المسار ديال التغطية الصحية الإجبارية، فئة العدول، فئة المروضين الطبيين، فئة القوابل، فئة المفوضين القضائيين، فئة المرشدين السياحيين، كما تم إعداد المرسوم المتعلق بفئة المهندسين المعماريين.

وموازاة مع ذلك، تم إطلاق سلسلة المشاورات مع فئات سائقي سيارات الأجرة والصناع التقليديين والتجار والمقاولين الذاتيين والنساخ القضائيين والتراجمة المقبولين لدى المحاكم والموثقين والفنانين والفلاحين والمهندسين الطبوغرافيين والأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والمهن شبه الطبية والمهنيين المزاولين لأنشطتهم في مجالات المالية والمحاسبية والتأمينات.

وقد وصلت المشاورات مع فئات الصناع التقليديين والتجار والمقاولين الذاتيين والأطباء والنساخ القضائيين والتراجمة المقبولين لدى المحاكم والفنانين مراحل متقدمة، وربما نقول المراحل النهائية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنهجية المتبعة في تنزيل التغطية الاجتماعية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، تعتمد التشاور المسبق وإشراك مختلف فئات المهنيين المعنيين، كما تم في قانون المالية لسنة 2021، والذي صادق عليه البرلمان منذ أيام فقط، إحداث المساهمة المهنية الموحدة لفائدة الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل، تبعا لنظام الربح الجزافي، ولفائدة المقاولين الذاتيين.

ويهدف هذا الإجراء إلى إحداث نظام مبسط وعادل ومنصف لهاتين الفئتين، عبر تبسيط النظام الجبائي المطبق عليهم، عبر مساهمة مهنية موحدة، تضم الضريبة على الدخل والرسم المهني والتحملات الاجتماعية، وسيكون هناك تحول، إن شاء الله، كبير فيما يخص تعميم التغطية الصحية.

ونتيجة لهذا التوسيع التدريجي لنظام التأمين الإجباري على المرض، وأيضا والتحسن المستمر في عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED[1])، ارتفعت نسبة التغطية الصحية إلى 68.8% سنة 2019 مقابل 52% سنة 2015، وإن شاء الله عندما ننتهي من هذا الورش الذي نسير فيه بخطى حثيثة، سنصل إلى ما يزيد عن 90% من نسبة التغطية الصحية بعد إدخال هذه الفئات.

وترصيدا لما تم إنجازه، وتسريعا لهذا الورش الذي عرف دعما وعناية مولويين كريمين، لاسيما من خلال التعليمات السامية بتعميم التغطية الصحية، والتي جعلت من هذا الورش إصلاحا وطنيا يتجاوز الحكومة الحالية فستتميز سنة 2021 و2022 بالعمل على تعميم التغطية الصحية الإجبارية بتكلفة سنوية تقارب 14 مليار درهم موزعة على النحو التالي: 5.4 مليار درهم سيتم تمويلها من خلال مساهمة المؤمنين، 8.4 مليار درهم تتحملها الدولة في إطار تضامني، وبُرمج جزء منها في قانون المالية 2021، وجزء ثاني سيبرمج في قانون المالية 2022 إن شاء الله، هذا فيما يخص تعميم التغطية الصحية الإجبارية.

ثانيا، التوسيع التدريجي للتعويضات العائلية: وهذا ما سيتم مباشرة بعد تعميم التغطية الصحية الإجبارية، والذي يعني منح مساعدات شهرية لفائدة 3 ملايين أسرة على شكل تعويضات عائلية للأطفال، تستهدف حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛

ثالثا، توسيع قطاع الانخراط في نظام التقاعد: بالنسبة لتعميم التقاعد لفائدة السكان النشيطين، وبعد أن انطلقت عملية توسيع الحماية الاجتماعية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فإن التوجه الآن يسير نحو إنشاء نظام تقاعد إلزامي لصالح كافة الفئات النشيطة العاملة، بما يسمح لهم بالتمتع بحياة كريمة بعد التقاعد على أساس نظام عادل ومستدام؛

رابعا، تعميم التعويض عن فقدان الشغل: في أفق تعميم التعويض عن فقدان الشغل لجميع السكان المتوفرين على شغل قار، فإن الحكومة حريصة على استكمال وتجويد الورش الذي أطلقته في هذا المجال، مع إعطائه دفعة جديدة وقوية من أجل بلوغ هدف التعميم في أفق 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن التعويض عن فقدان الشغل الذي سبق إقراره بموجب القانون رقم 03.14، الذي يهدف إلى مواكبة الأجير الذي فقد عمله نتيجة ظروف خارجة عن إرادته، يضمن له تعويضا لمدة 6 أشهر بشروط محددة، كما تعتبر فترة التعويض بمثابة مدة تأمين تفتح الحق في التعويض عن المرض وفي التعويضات العائلية، وتؤخذ كذلك بعين الاعتبار في احتساب الحق في راتب التقاعد، كما يوفر هذا النظام للأجير خلال هذه الفترة مواكبة عبر برنامج إعادة التأهيل لإعادة إدماجه في سوق الشغل.

وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2016 إلى غاية شتنبر 2020 ما مجموعه 77.826 مستفيد، وبلغ عدد التعويضات الممنوحة 962 مليون درهم.

وفي إطار تقييم هذا النظام بعد 3 سنوات من تطبيقه، أنجزت الحكومة دراسة تقييمية، خلصت إلى وجود جملة من الصعوبات والإكراهات تحول دون تحقيق الكامل للأهداف المتوخاة منه، واستنادا إلى نتائج هذه الدراسة تم إعداد مشروع قانون يروم تبسيط مسطرة الاستفادة بالاكتفاء بوجوب التوفر على فترة التأمين بنظام الضمان الاجتماعي لا تقل عن 780 يوما من الاشتراك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ فقدان الشغل، دون اشتراط عدد من فترة العمل.. من أيام العمل في السنة الأخيرة، إلغاء ذلك الشرط، وذلك بهدف رفع عدد المستفيدين من التعويض، وهو مشروع القانون الذي ستعمل الحكومة على وضعه في مسطرة المصادقة في أقرب الآجال، وتقريبا مشروع القانون موجود.

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

II- ما هي الآن التدابير الموآكبة لورش تعميم التغطية الاجتماعية؟

لضمان تنزيل ناجع لعملية تعميم التغطية الاجتماعية وتحسين حكامتها، تسهر الحكومة على تنزيل جملة من الإجراءات تتمثل على الخصوص فيما يلي:

1. تحسين وملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي: من خلال تنفيذ الإصلاح المؤسساتي المتعلق بالصندوق المغربي للتأمين الصحي، وقد صادق البرلمان على قانونه، وذلك بعد أن عملت الحكومة على تحويله إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، ليحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي في تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض بالقطاع العام، وذلك بما يمكن من تحسين حكامته وتحسين قيادة أنظمة التغطية الصحية.

كما أن الحكومة أعدت مشروعا لمراجعة القانون 65.00 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية، والذي يروم أساسا توطيد مهام - هاذ المراجعة - توطيد مهام الوكالة الوطنية للتأمين الصحي كهيئة للرقابة والضبط في هذا المجال، مع تحديد الهيئة المدبرة لنظام المساعدة الطبية "راميد"، بالإضافة إلى تحيين مشروع القانون المعدل لملاءمته مع التوجيهات الملكية السامية في خطاب العرش، في أفق وضعه في مسطرة المصادقة، هذا يتضمن إصلاحا جذريا لنظام المساعدة الطبية راميد.

كما أن الحكومة على وشك الانتهاء من إعداد دراسة اكتوارية حول الاستدامة المالية لنظام المساعدة الطبية "راميد"، على أساس محورين، يتمثل الأول في التوقعات الديموغرافية للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية "راميد" والنفقات المتعلقة بهذا النظام للفترة ما بين 2020 إلى 2030، بينما يهم الثاني تقييم التكلفة السنوية لنظام "راميد" في صيغته الحالية وكذا في صيغتها التأمينية المقترحة لنفس الفترة المذكورة، وينتظر أن توفر هذه الدراسة أرضية لإعداد دفتر التحملات التقنية والاحترازية للهيئة التي ستتكلف بتدبير هذا النظام مستقبلا.

2. الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية: فهناك عدد من الإجراءات المدمجة في مخطط الصحة في أفق سنة 2025، والذي يستند بالأساس إلى 3 دعامات أساسية:

- تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسينها وتحسين الشبكة العمومية لهذه العلاجات، وتحسين شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، تطوير الخدمات الصحية أو البنيات الصحية بالعالم القروي، وتطوير صحة القرب وتطوير صحة الأسرة؛
- الدعامة الثانية، تقوية الصحة الوطنية وبرامج محاربة الأمراض، وتشمل تعزيز برامج الأم والطفل كأولوية وطنية، الاستفادة مما تم من تقييم البرامج السابقة، تعزيز صحة ذوي الاحتياجات الخاصة، تقوية محاربة الأمراض السارية، تحيين المخطط الوطني للصحة النفسية والعقلية وتعزيز اليقظة الصحية والأمن الصحي؛
- الدعامة الثالثة تهم تطوير حكامة القطاع وترشيد استخدام الموارد واستعمالها، وتشمل معالجة الخصاص في الموارد البشرية وتحسين ظروف العمل وتحفيز المهنيين في مجال الصحة.

3. تحسين منظومة الاستهداف: هاذي تحدثنا عليها 2 المرات، ذلك أن مجموع الخدمات الاجتماعية وتطوير الحماية الاجتماعية لن تتحقق أهدافها إلا من خلال ضبط وتحديد الشروط الموضوعية، التي يجب توفرها في المستفيدين أو في الفئات المستفيدة من هذه البرامج.

وفي هذا الإطار بعد إتمام الورش التشريعي، تعمل الحكومة على تنزيل مقتضيات القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وينصب العمل حاليا على إنجاز منصتين رقميتين تتعلق الأولى بالسجل الوطني للسكان، وتتعلق الثانية بالسجل الاجتماعي الموحد، وهذا سيمكن من توفير آليات موحدة لتسجيل واستهداف المستحقين للدعم بناء على نظام تنقيط عام، وكذا التحقق من صدقية البيانات المصرح بها من طرف المستفيدين من برامج الدعم، ذلك أن النظام الحالي فيه واحد الشوية ديال.. بمعنى لا يمكن من هذه الدقة التي نتوخاها، يمكن شي وحدين استفدو من برامج الدعم ما عندهمش الحق، ويمكن شي وحدين ما استفدوش وهوما عندهم الحق، لكن من خلال هاتين المنصتين ومن خلال هذا الورش، إن شاء الله، غادي نتجاوزو هذه الاختلالات الموجودة، وستدخل هاتان المنصتان الخدمة سنة 2022 في إطار تجربة نموذجية كمرحلة أولى في أفق تعميمها على مجموع التراب الوطني بين 2023 و2025 إن شاء الله.

4. ضمان الاستدامة: من خلال تنويع مصادر التمويل، ذلك أنه - وهذا مما ورد في بعض الأسئلة - أشنو هي الضمانات ديال الاستدامة ديال هذه البرامج؟

- الضمانة الأولى، هو **توسيع قاعدة المستفيدين:** ليشمل جميع اللي عندهم الحق ديال التأمين يعني جميع المواطنات والمواطنين، إذا وسعنا قاعدة المستفيدين اللي عندهم معرفة فيما يخص التأمينات بقدر ما كتوسع قاعدة المستفيدين بقدر ما تكون الديموغرافية ديال النظام، وبالتالي فسنعمل على أن تشمل هذه التغطية الصحية كل المهن الحرة والمستقلين غير الأجراء وغيرهم، ففي التوسيع ضمان استدامة النظام.

وبالمناسبة إذا بغيتو تعرفو عندنا:

- التجار والحرفيين: حوالي 580.000 اللي غادي يكونو ديال المستفيدين؛
- والفلاحين: 1.600.000؛
- الصناع التقليديون: تقريبا 1.500.000؛
- السائقون: 220.000؛

- المهن الحرة المنظمة: تقريبا 200.000؛
- المقاولون الذاتيون: الآن المسجلين 200.000 على الأقل، وقد يزيد عددهم.

معنى ذلك أنه غادي يزيد عدد المستفيدين سيزيد عن 6 مليون تقريبا، وبالتالي هاذو المعنيين، أما المستفيدين بمعنى إذا زدنا ذوي الحقوق غادي نوصلو ل 11 إلى 12 مليون تقريبا شخص.

- الضمانة الثانية، **إحداث المساهمة المهنية الموحدة:** والتي تحدثنا عنها منذ قليل، والتي تعني الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي، ذلك أن عدد من هؤلاء الذين ذكرتهم واللي هوما نظام الربح عندهم هو نظام جزافي لدى إدارة الضرائب هاذو، تيسيرا لهذه الفئة في الانخراط في التغطية الصحية تدارت هذه المساهمة المهنية الموحدة، وهذا واحد الربح كبير لهذه الفئات غادي يدخلو فيها التجار، غادي يدخلو فيها الحرفيين، الصناع التقليديين، وغيرهم من الفئات وهي فئات واسعة جدا اللي غادي يعني أن الدولة هي غادي تكلف من خلال هذه المساهمة الموحدة بدفع المساهمات اللي كتعنيهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي هذا، إن شاء الله، ضمان أيضا للاستدامة؛

- **تعزيز موارد "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"** بإضافة مداخيل جديدة تتضمن أساسا حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، وخا هذه مؤقتة، ولكن اللي دائمة هي المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على الإطارات المطاطية، وبالتالي هذا الصندوق ديال دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي واللي جزء من المداخيل ديالو غتمشي لإنجاح نظام المساعدة الطبية "راميد" من بين برامج أخرى اجتماعية، وأيضا يمكن أن يساعد، غادي تحول المداخيل ديالو إلى تعميم التعويضات العائلية للفئات الهشة والفقيرة، في المرحلة الموالية، وذلك بالإضافة لمساهمات الميزانية العامة للدولة.

- وأخيرا، لا بد أن أشير إلى أن **تجميع وعقلنة مختلف البرامج والخدمات الاجتماعية:** ولا سيما تلك الموجهة إلى الفئات الهشة والضعيفة، سيمكن إن شاء الله، من ترصيد الإمكانيات المادية الموجهة لعدد كبير من البرامج تفوق 100 برنامج، وذلك في أفق تحقيق تعميم التعويضات العائلية.

5. وهذا مهم جدا **هو إصلاح القطاع غير المهيكل كرافعة لتعميم التغطية الصحية**، فنحن نعتبر أن تعميم التغطية الصحية من جهة هو رافعة باش هاذ القطاع غير المهيكل يتحول إلى قطاع مهيكل، وبقدر مال يتحول إلى قطاع مهيكل يصبح ذلك رافعة للتغطية الصحية، فهاذ المساهمة المهنية الموحدة، إن شاء الله، ستكون أداة من الأدوات التي ستقنع المزيد من الحرفيين والمهنيين في القطاع غير المهيكل للالتحاق بالقطاع المهيكل لأن فيه فائدة محققة.

III- تحسين مجال الرعاية الاجتماعية:

وهذا بغيت نشير له علاش؟ لأن حتى هو يدخل في الحماية الاجتماعية، ذلك أن الحكومة عملت على **تحسين الرعاية الاجتماعية**، باعتبارها مجالا داعما ومكملا للحماية الاجتماعية، وذلك في إطار منظور شامل، وقد شمل هذا، أولا، تطوير جميع البرامج ديال الفئات الهشة، وقد قلت مرارا هنا أن جميع البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة وحتى المتوسطة والضعيفة كلها دعمت وزادت الميزانية ديالها، وأخص بالذكر انطلاق برنامج الأرامل والذي وصل اليوم إلى 107.000 أرملة مدعمة و181.000 يتيم ويتيمة تستفيد من الدعم الشهري، وأيضا صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، اللي حتى هو مهم جدا، وقد بلغت دعومات هذا الصندوق 680 مليون درهم ما بين 2015 و2019 واستفاد منه 35.000 شخص من المعينات التقنية والأجهزة البديلة، واستفاد ما يقرب أو ما يزيد على 15.000 طفل وطفلة من دعم التمدرس بمبلغ وصل سنة 2019 إلى 167 مليون درهم.

أما بخصوص تمويل المشاريع المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، فقد تم بين 2015 و2020 تمويل ما يقرب من 2000 مشروع بغلاف مالي يزيد على 70 مليون درهم.

إصلاح مؤسسة الرعاية الاجتماعية: وهو ما تم فعلا من خلال إصدار القانون 65.15 المتعلق بهذه المؤسسات، وأيضا أريد أن أشير إلى أن عدد المراكز الاجتماعية ببلادنا يبلغ 4248 مركزا، 44% منها بالعالم القروي، واستفاد من خدماتها أكثر من نصف مليون شخص، كما قدمت مؤسسة التعاون الوطني برسم سنة 2019 دعم مالي قدره 159 مليون درهم لفائدة 1066 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، توفر خدماتها لما يقرب من 100.000 مستفيد.

وقد تم الشروع في إعداد دراسة لمواكبة تفعيل مقتضيات مختلف هذه النصوص التطبيقية، بهدف تحديد الآليات التقنية والتدبيرية الكفيلة بضمان تقيد مختلف مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمعايير المعتمدة، بطبيعة الحال هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية لكثرتها خصها تتأقلم مع القانون الجديد 65.15، وإن شاء الله، ستتأقلم معه وهي تتأقلم معه تدريجيا.

ثالثا، دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ذلك أن الحكومة عملت على زيادة حوالي مليار درهم في ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نسختها الثالثة، مما سيسهم في تدارك كثير من الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، تحسين الدخل، الإدماج الاقتصادي للشباب، تعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

تنظيم مهنة العمل الاجتماعي: وهذه حتى هي مهمة، هذا جزء من البرنامج من البداية ديال الحماية الاجتماعية أو إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية الذي انطلقنا منه، وذلك من خلال تقنين مزاولة مهن العاملين الاجتماعيين، وقد صادق مجلس الحكومة في 28 ماي 2020 على القانون

رقم 45.18 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين المنظم لمهنة العامل الاجتماعي وتحديد شروط ممارستها والصلاحيات الموكلة للعاملين الاجتماعيين وشروط مزاولتهم لهذه المهن، وهو المشروع المعروض على مصادقة بالبرلمان.

تعزيز البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء، وذلك من خلال عدد من البرامج الموجهة في هذا المجال، ومنها تأهيل البنية الملائمة الآمنة والمستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء للارتقاء بالوضعية الاقتصادية للمرأة القروية، تمكينها من وسائل الإنتاج، وغيره من البرامج الموجهة إلى المرأة خصيصا لدعمها لتستدرك الخصاص الموجود في مجال المقاولة بالنسبة للنساء وفي مجال العمل بالمقارنة مع أخيها الرجل.

هناك إذن عدد من الأوراش وعدد من البرامج أطلقتها الحكومة، وبدأت فعلا، وبعضها يحقق تقدما مضطردا وناجحا، إن شاء الله، عندنا برامج وخصوصا برنامج تعميم التغطية الصحية بالنسبة للمهن الحرة والأجراء والمستقلين غير الأجراء، وهي كلها برامج، الحمد لله، تنطلق بطريقة إيجابية، ونتمنى إن شاء الله قبل نهاية هذه السنة نكونو نهينا عدد مهم من هذه الفئة، إدماجهم في التغطية الاجتماعية، سواء التغطية الصحية أو التقاعد، مما سيوفر لهم العيش الكريم إن شاء الله.

أنا بغيت نؤكد في الأخير على أن هذا الموضوع هو موضوع مهم جدا، أنا أشرت في البداية إلى توقيع الاتفاق الاجتماعي في 25 أبريل، والذي تضمن عدد من المقتضيات وأشرت أيضا إلى عدد من الإجراءات المهمة التي واكبت مختلف أوراش تعميم التغطية الصحية، أنا كنظن بأن المغرب مقبل في سنتين 3 سنوات مقبلة على قفزة نوعية غير مسبوقة، وهذا يشكل دعم للقدرة الشرائية للمواطنين، يشكل دعم للفئات الهشة وأنا أظن بأنه في السنوات المقبلة نسبة الفقر ستقل بنسبة 70% على الأقل عما هي عليه اليوم، وقد انخفضت عما هي عليه اليوم، وقد انخفضت بنسبة 70% من 2004 لـ 2014، هذه إحصائيات دقيقة.

شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعة، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

أول كلمة في هذا الإطار لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في البداية، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، بغينا نوهو بالمبادرات والقرارات الكبرى ديال صاحب الجلالة الله ينصرو، في اتصال ديال جلالة الملك مع الرئيس الأمريكي، إقناع الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالوحدة الوطنية وكذلك إقناع الرئيس الأمريكي بإحداث قنصلية في الداخلة، والاتصال ديال جلالة الملك، نصره الله، مع الرئيس الفلسطيني، لإبلاغ الرئيس الفلسطيني بأن القضية الفلسطينية تحظى بنفس الاهتمام اللي تحظى به القضية الوطنية.

كذلك، بغينا نوهو بالمبادرة الحكيمة ديال جلالة الملك في إخلاء معبر الكركارات بدون إهراق قطرة دم وطرد العصابة ديال البوليساريو من معبر الكركارات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه المجهودات اللي قام بها جلالة الملك والدبلوماسية الحكيمة ديال جلالة الملك بغينا نطلبو منكم، السيد رئيس الحكومة، ونطلبو من السيد رئيس النيابة العامة فتح تحقيق في واحد السيدة سميتها أمينتو في واحد المجموعة ديال الناس منهم اللي دار بلاغات، منهم اللي دار بيانات، منهم اللي كتب في المواقع الاجتماعية ومنهم اللي شكك ومشى بعيد وقال بأن هذا القرار ممكن يجي الرئيس مستقبلا ويلغي القرار الأول، منهم واحد المجموعة ديال القرارات اللي هي غير معقولة.

وبغيت نذكركم، السيد رئيس الحكومة، بالخطاب ديال جلالة الملك في 2014، على قول الله أكبر، قال جلالة الملك "**أي شخص إما أن يكون وطنيا أو خائنا، فليس هناك مرتبة وسطى بين الوطنية والخيانة، كما أنه ليس هناك درجات في الوطنية ولا في الخيانة، فإما أن يكون الشخص وطنيا وإما أن يكون خائنا**"، انتهى كلام جلالة الملك.

ولهذا، السيد رئيس الحكومة، ومن خلالكم تنتوجهو لرئيس النيابة العامة ما يمكنش يكونو ناس عايشين في تراب هذا الوطن، ومغطيين بسماء هذا الوطن، وتيشربو ماء هذا الوطن وعندهم البطاقة ديال هذا الوطن، ولكن تيسبو من (la droite) لـ (la gauche) بالحقد والبغض اللي اعطاهم الله، تنطلبو فتح تحقيق في هذا الأمر.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، باش نرجع للموضوع ديال الحماية الاجتماعية وفي الحقيقة عفتيني من واحد المجموعة ديال الأمور من خلال المداخلة ديالكم فيما يخص الحماية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية ذكرتونا، السيد رئيس الحكومة، بالخطاب ديال جلالة الملك في 2018، وأنا نقول لكم.. نقرا عليكم واحد الفقرة من الخطاب ديال جلالة الملك، في 2018: "**فليس من المنطق أن نجد أكثر من 100 برنامج للدعم والحماية الاجتماعية من مختلف الأحجام وترصد لها عشرات المليارات من الدراهم، مشتتة بين العديد من القطاعات الوزارية والمتدخلين العموميين**"، وغادي نعطيك، السيد رئيس الحكومة، واحد الورقة جابها لنا وزير المالية في هاذ القانون المالي.

هذه الصناديق اللي تكلم عليهم جلالة الملك الله ينصرو في 2018،

وتكلم على التشتت ديال البرامج، السيد وزير المالية جاب لنا واحد الوثيقة ملي طرحنا عليه السؤال على الصناديق الخصوصية كاين 12 ديال الصناديق اللي هي تدعم البرامج الاجتماعية، فيهم 31 مليار ديال الدرهم، صرفت منها الحكومة 13 مليار ديال الدرهم، وهاذ الخطاب ديال جلالة الملك الله ينصرو في 2018 واحد المجموعة ديال التوصيات، مجموعة ديال القضايا اللي طلب من الحكومة باش تسرع بها.

غير قولو لي، السيد رئيس الحكومة، بما أن هذه الصناديق اللي عندهم علاقة بالقضايا الاجتماعية ديال البلاد واش شيطو من ذيك المبلغ من 31 صرفت غير 13 المليار؟ واش المعاقين عندنا مزيانين، ومعنا السيدة الوزيرة، ذوي الاحتياجات الخاصة، عرفت الخصاص والنواقص والمشاكل اللي كاينة وانتوما مشيطين هاذ المبالغ كلها؟ واش عرفتو، السيد الوزير، النقل المدرسي اللي تكلم عليه سيدنا في 2018 وقال خصنا ذاك الأطفال اللي تيجيو من المداشر ومن القرى وتيمشيو في النقل السري، خصنا نوفرو لهم نقل يليق بمستوى ديال الرعايا صاحب الجلالة، درهم واحد ما اعطيتوهش، احنا كرؤساء المجالس الإقليمية ذات الاختصاص عندنا سنتيم ما اعطيتوهش، السيد الوزير، وهاذي كاينة في الخطاب ديال جلالة الملك.

الأطفال المشردين، المسنون، دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي كاينة في الخطاب ديال جلالة الملك في 2018، السجل العدلي الموحد اللي غادي ينقذ بلادنا من ذاك العجز وهي تكلمت قبل وقلت واحد المجموعة دالناس استفادو بدون وجه حق، فعلا ونذكركم غير بالجائحة ديال كورونا وللأسف تبنيتوها، الشهر الآخر كنت هنا، السيد رئيس الحكومة، وفاجأتنا قلت بأنكم أنتوما الحكومة اعطيتو 5 دالمليون دالدعم اعطيتوها للمغاربة الضعفاء، الفقراء، ما اعطيتوهاش انتوما، السيد الرئيس الحكومة، اعطيتها أنا، اعطاوها هاذ البرلمانيين، أعطاها جلالة الملك مللي جات الجائحة وساهم جلالة الملك في الصندوق الجائحة وساهمو المغاربة كاملين، هم اللي اعطاو للمغاربة خوتهم، الحكومة ما أعطاتش.

33 مليار اللي كانت في صندوق الجائحة الحكومة ما أعطت حتى سنتيم، بالعكس المغاربة جمعو بالكرم ديالهم وصدقو على الإخوان ديالهم وشيطو باش وفرنا واحد المجموعة ديال الأمور، لا، السيد رئيس الحكومة، أنا تنقل غير باش ما نقولوش بأنه الحكومة تجي وتبنى واحد العمل ما شي ديالها، اللي ديالكم مبارك ومسعود، احنا مازال ما هضرناش على البرامج أو البرنامج ديال الحكومة، احنا هضرنا غير على الخطاب ديال جلالة الملك اللي فيه التوصية واللي خص الحكومة تلتزم وتجاوب على هاذ الإستراتيجية اللي رسمها جلالة الملك، ما قدرتوش، السيد رئيس الحكومة، ما قدرتوش.

إلى حدود الساعة انتوما تكلمتو وقلتو بأن البطالة غتنخفض من 9.6 إلى 8.5، الآن البطالة في 13، هاذي دراسة ديال المندوبية السامية للتخطيط، ذاك 300.000 منصب شغل اللي قالت الحكومة غادي تخلقها، احنا فقدنا في الجائحة 500.000 منصب شغل، قولو لنا كيغاديرو، السيد رئيس الحكومة؟ لأن انتوما جالسين في الرباط احنا اللي تمشيو، هاذ البرلمانيين تيمشيو للقرى وتيمشيو للمداشر وتيمشيو للطرقات تيشوفوهم كي دايرين ويشوفو الماء كي دايرين، ويشوفو الأطفال ويشوفو المسنين ويشوفو الناس اللي محتاجين لهاذ الدعم، محتاجين لهاذ الصناديق، محتاجين لذاك 18 مليار اللي خبيتوها ووفرتها، لاش؟ واش ما عزوش عليكم هاذ المساكين اللي هم في أمس الحاجة لذاك المبالغ اللي بقات؟ وانتوما دايرين الصندوق هنا فيه واحد البركة وهنا بحال إلى مخبيين ذاك.. سيدنا تكلم على البرامج يعني الصناديق المشتتة واللي طلب باش تكون واحد العقلنة في التدبير ديال داكشي.

السيد رئيس الحكومة،

تنتماو وانتوما في آخر الشهور ديالكم في هاذ الحكومة، تنتماوكم، كما جاء في الخطاب ديال جلالة الملك، المغاربة ما بغاوش الأرقام، ما بغاوش الكلام، ما بغاوش الشفوي، كاينة هنا في الخطاب ديال جلالة الملك، المغاربة بغاو الملموس باش يتيقو فيك ويتيقو في هاذ البرلمان ويتيقو في هاذ الحكومة يتيقو في الإدارة المغربية، خص الملموس. الملموس مازال ما كاينش، عمليا مازال ما كاين والو، السيد رئيس الحكومة.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

أولا، يسعدني، السيد رئيس الحكومة، أن أتفاعل مع عرضكم باسم الفريق الاستقلالي والاتحاد العام للشغالين بالمغرب في موضوع السياسة العامة في مجال الحماية الاجتماعية.

وأود في الأول أن أسجل بكل فخر واعتزاز ما حققته بلادنا من إنجازات دبلوماسية هامة، بقيادة الملك محمد السادس، نصره الله، آخرها القرار الذي نعتبره نحن في حزب الاستقلال قرارا تاريخيا للولايات المتحدة، الدولة العظمى، العضو الدائم في مجلس الأمن بالاعتراف بسيادة المملكة المغربية على أراضيها كلها، واعتزامها ترجمة هذه الخطوة السيادية بفتح قنصلية لها بالداخلة.

كما ننوه عاليا بالدول الشقيقة والصديقة التي بادرت إلى فتح قنصليات لها في كل من مدينتي العيون والداخلة، وذلك لما للإجراء من أبعاد استراتيجية على مستوى إقرار الاستقرار والأمن والتنمية في المنطقة، وندعو الدول الحليفة والصديقة لبلادنا أن تترجم دعمها لمجهودات بلادنا لتوطيد السيادة المغربية على أقاليمنا الجنوبية والمساهمة في تسوية هذا النزاع المفتعل.

كما ننوه بموقف المغرب من القضية الفلسطينية، والذي أكد صاحب الجلالة أن موقفنا موقف ثابت لا يتزحزح، وسيظل المغرب مدافعا عن الحقوق الفلسطينية المشروعة من خلال حل الدولتين وتيسير المفاوضات بين الجانبين وبالحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف وحماية الطابع الإسلامي للمدينة المقدسة وحرمة المسجد الأقصى.

السيد رئيس الحكومة،

لن أتوقف كثيرا عند الحصيلة التي تفضلتم بعرضها، لأنني حاولت إقناع نفسي جاهدة أن أراها من الزاوية التي ترونها، علي أرى بصيص أمل، لكن وبكل أسف لم أجد إلا أرقاما تحمل الكثير من التأويل، ويتسع فيها هامش المناورة، في حين أن موضوع الحماية الاجتماعية هو موضوع واضح، إما هي كائنة وقائمة وإما هي غير كائنة، وإما هي كائنة ومعطوبة أو مشوهة. وإن كانت كذلك فهي ليست حماية، لأن كلمة حماية وحدها تحمل مجموعة من القيم التي تجعل الإنسان يحتفظ بكرامته.

إن وعودكم والتزاماتكم، السيد رئيس الحكومة، ظلت حبيسة الجمل المنمقة والفقرات المتسقة في برامجكم ومشاريعكم، ألم تعدوا الشعب المغربي من خلال حكومتكم في نسختها الأولى بالالتزام بفتح حوار موسع مع الهيئات المعنية حول قضايا الحماية الاجتماعية؟ وهو الشيء الذي لم يحدث السيد الوزير، الالتزام بإصلاح عميق للعديد من المؤسسات العمومية العاملة في مجال الحماية الاجتماعية كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أنظمة التقاعد، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى غير ذلك، وهو شيء لم يحدث بعد. إنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين وهو شيء لم يحدث بعد.

صحيح أنكم أخرجتم قانون 99.15 للتأمين الصحي الإجباري ليشمل المهن الحرة والمشغلين الذاتيين والصناعة التقليدية إلى غير ذلك، ولكن نحتاج إلى تقييم.

صحيح أنكم وسعتم قاعدة حاملي بطائق "راميد" إلى أن وصلت إلى 16 مليون، ولكن أي "راميد" نتحدث عنه وأية مساعدة طبية، السيد الرئيس، إذا كانت لا تعدو أن تكون أوراقا؟ وهنا أفتح القوس، السيد الرئيس، بالمناسبة، فنجد في العائلة الواحدة 5، 6، 7، 8 ديال البطاقات، حين جاءت كورونا تفجر الموضوع، كلشي بغا يستافد من الدعم اللي عندو بطاقة، فتيقولو للنساء أنتن لستن ربات البيوت، رغم أن لهن بطاقة "الراميد"، إذن هذا مشكل يجب أن نتحدث فيه، والحكومة، السيد رئيس الحكومة، في نسختها الثانية أضافت إلى الالتزامات الأولى الإصلاح الشمولي والمستديم لنظام المعاشات وإعطاء فعالية للحوار الاجتماعي المنتظم.

ونحن الآن على مشارف 10 سنوات، ألم تكن كافية لأية حكومة للقيام بنهضة تنموية كبيرة، بالنظر للإرث الايجابي الذي تركته الحكومات السابقة وللإمكانات غير المسبوقة التي أتاحها دستور 2011؟ لذا فكل مبرراتكم تبقى - في نظرنا - رجع صدى ليس إلا، بل إنكم هدرتم الزمن السياسي، وأضعتم علينا فرصا كثيرة، لاسيما في موضوع الحماية الاجتماعية، لأن كل إجراءاتكم كانت تحكمها الخلفيات الانتخابوية ليس إلا، تتحدثون عن الإنجازات، فعن أي إنجازات تتحدثون؟ هل الإصلاح الترقيعي للتقاعد والصناديق ذات الصلة؟ أم عن الإصلاح المعطوب الذي طال منظومة الدعم والتماسك الاجتماعيين؟ أم عن مأسسة الحوار الاجتماعي الموءود؟ أم عن التزامكم بخفض معدلات البطالة؟

أنا أتساءل، السيد رئيس الحكومة، فقط عن التزاماتكم، أما إذا تطرقنا إلى انتظارات المواطنين وآمالهم وآلامهم، فتلك قصة أخرى عنوانها الرئيسي اليأس والإحباط وهجرة البوادي إلى المدن وهجرة قوارب الموت، ناهيك عن الاحتقان والاحتجاج وتفاقم الفوارق المجالية والاجتماعية وفقدان الثقة في المؤسسات.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أماطت جائحة كورونا اللثام بسرعة فائقة عن الاختلالات الاجتماعية دفعة واحدة، وكشفت بالواضح وبالملموس أن الحكومة تفتقد القدرة وكذلك للكفاءة، مما جعلها عوض أن تنكب على معالجة الأوضاع، لجأت إلى إعادة ترتيب المشاكل وتدوير الوصفات وإعادة ترتيب سلة المتمنيات وكذلك النوايا بدقة متناهية سنة بعد أخرى.

ورغم الجائحة وتداعياتها التي أضحت تسائلكم سرا وجهرا، مازالت الحكومة تهوى الهرولة إلى الخلف والاصطفاف إلى جانب المنتظرين المترقبين، متخلية دون شك عن مسؤولياتها الدستورية، فابتعدت عن هواجس الشعب وعن انتظاراته.

السيد رئيس الحكومة،

باستثناء المجهودات والنتائج المتميزة التي تم إنجازها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن النتائج المحققة لا ترقى لانتظارات المغاربة، بسبب الإجراءات المعزولة المتخذة، والتي جعلتنا أمام نسخ مشوهة لبرامج "راميد" وغيره، إذ كان هم الحكومة هو توسيع قاعدة المستفيدين بدون الانتباه إلى جودة الخدمات، والأنكى من ذلك هو أن الأمر لا علاقة له بالموارد، لأن الحكومة لم تقدر على صرف إلا ما أقل من 40% من موارد الصناديق، الحكومة احترفت الاستغلال السياسوي للبرامج الاجتماعية، عبر تقزيمها حجما وتشويهها مضمونا واستغلالها انتخابويا، لأن همها هو توسيع القاعدة المستفيدة.

الحل في نظرنا، السيد رئيس الحكومة، هو ضرورة وضع حماية اجتماعية كبرنامج متكامل يستحضر كل الفئات المجتمعية وإصلاح البنيات المعنية، وأنا أتحدث وأقيم فترة ما قبل 30 غشت، يعني قبل أن يأتي خطاب الملك، في خطاب الشباب، وكذلك في دخول البرلمان لأنه وضع خطا فاصلا بين مرحلتين. أنا أتحدث عما أنجزته الحكومة وليس على التوجهات التي يرأسها صاحب الجلالة كورش التنمية الاجتماعية الذي ننتظر أن يأتي قريبا.

الحل كذلك، السيد رئيس الحكومة، هو إعادة توزيع الثروة، إذ أتساءل بالمناسبة ما معنى أن تقسم الثروة في بلادنا على أساس 30% للعمل والعمال و70% للرأسمال، في حين أن في كل الدول الأخرى ثلثي القيمة المضافة تذهب للعمل والعمال و30% للرأسمال، إذن يجب إعادة النظر في توزيع الثروات بشكل عادل، السيد رئيس الحكومة.

ثم كذلك، ألا تتساءلون معي أو كيف يمكن أن نصلح منظومة الحماية الاجتماعية بدون إصلاح على مستوى كذلك تحرير الأسعار؟ حيث حرمتم 50% من الناتج الداخلي الخام لميزانية الدولة دون أن نحدد نصيب برنامج الحماية والتماسك الاجتماعيين والمبادرة الوطنية و"تيسير" و"راميد"، ما معنى عدم تسقيف الأسعار رغم التزامكم به أكثر من مرة وأكثر من برنامج؟ ألا ترون معي، السيد رئيس الحكومة، أن الهامش المتاح من المقاصة حول لدعم مباشر وغير مباشر لأصحاب النفوذ وأصحاب الامتيازات، واللوبيات، عبر تحرير غير مقنن للأسعار وتعميق نظام الاستثناءات في النظام الضريبي والمعاري وغير ذلك؟

إننا أمام سياسة ليبرالية متوحشة، السيد رئيس الحكومة، استبدلت الدعم الموجه للطبقات الهشة والمتوسطة بدعم مبطن لذوي النفوذ عبر تحرير غير مؤطر وبدون تسقيف.

الحل، رئيس الحكومة، هو إعادة النظر في كل الروتوشات والإجراءات المشتتة وضرورة بلورتها في رؤية اجتماعية خاصة أو حاضنة للتوازن وحافظة للكرامة.

إن الجائحة اليوم، السيد رئيس الحكومة، أكدت للعالم أجمع أننا في حاجة إلى الدولة الاجتماعية بالدرجة الأولى، التي لا ترى في المورد البشري تكلفة، بل تراه رصينا يجب أن يرسمل، لذا كنا وما زلنا نقول بعدم جدوى توزيع بطاقات "راميد" بدون خدمات صحية، لأن هذا ضرب من الوهم، ومازلنا نقول بأي حق تحرم الأرملة التي ليس لها أولاد من التعويض؟ وما الفرق بين الأرملة والمطلقة التي ليس لها أبناء؟ وما الفرق بين الأرملة ذات الأبناء والمطلقة صاحبة الأبناء وزوجها عاطل، ولا يمكن إلا أن يزج به في السجن؟

أسئلة تحاصركم، السيد رئيس الحكومة، لذا قلنا ومازلنا نقول بعدم تضريب المعاشات، وكل مرة نأتي بها كنقابات جميعا وترفضونها بكل ما أوتيتم من قوة، لذا قلنا ومازلنا نقول بأن التعويض عن الأطفال يجب ألا يكون أقل من 500 درهم إلى 400 درهم، لأننا لا يمكن أن نتحدث عن 200 أو 300 درهم في غضون هذه الظروف التي نعيشها.

السيد رئيس الحكومة،

السؤال الصميمي عندنا اليوم هل الحكومة قادرة على تنزيل المشروع الملكي للحماية الاجتماعية؟ ألم يكلفكم الملك بإعداد نموذج تنموي جديد 2017 قبل أن يعهد به إلى لجنة خاصة؟ ألم يكلفكم بإعداد الاستراتيجية المندمجة للشباب؟ ألم يكلفكم بهيكلة البرامج السياسية للدعم والحماية الاجتماعية؟ ألم يكلفكم بتسريع وتفعيل الجهوية واللاتمركز الإداري وغيرها من الاستراتيجيات؟

لذا في نظرنا، فورش الحماية الاجتماعية الآن ورش ملكي يحظى بالأولوية والتتبع، ومحاسبة الحكومة تبدأ في رأينا من 30 غشت إلى ما بعد، أما خطاب الملك فكان فاصلا كما قلت، وأكبر عنوان لما أقول هو بلاغ الديوان الملكي، الذي أعلن عن مجانية التلقيح بعدما ساد الحديث عن التخفيض وكيفية التعويض.

إنه ورش بالغ الأهمية، يستلزم وضوح الرؤية وسرعة التنزيل والتنسيق في التنفيذ، والحكومة لا أظن أنها تملك أية تصور، فقط أنها تفكر في المساهمة التضامنية، وهي في الحقيقة ليست مساهمة، بل ضريبة جديدة واقتطاع إلزامي آخر، يستهدف الطبقة المتوسطة.

وهنا يجرني الحديث إلى أن أطرح السؤال التالي، السيد رئيس الحكومة المحترم:

لماذا تمعن هذه الحكومة في اقتلاع الطبقة الوسطى من البنية الاجتماعية؟ ولصالح من سيكون اقتلاع الطبقة الوسطى من هذا المجتمع؟ فالطبقة الوسطى في كل المجتمعات تبقى هي صمام الأمان، السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، للتدخل في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لمناقشة موضوع الحماية الاجتماعية ببلادنا.

وقبل ذلك أريد التفاعل معكم، السيد الرئيس، حيث أن فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وضمنه مكون الاتحاد الوطني، يعبر عن أهمية الإعلان الرئاسي الأمريكي الذي يؤكد سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، ويفتح آفاقا جديدة لتقوية موقف المغرب في المحافل الدولية، ويزيد من عزلة خصوم وحدتنا الترابية، ويعتبر أن الدفاع عن وحدتنا الترابية يستمد عدالته ومشروعيته من الحقوق التاريخية والسياسية والقانونية والواقعية.

كما يثمن الفريق المواقف الثابتة لجلالة الملك، رئيس لجنة القدس، في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه المشروعة، كما يؤكد رفضه المستمر لجرائم الاحتلال الصهيوني، من تقتيل وتشريد وحصار واستيطان وعدوان على المقدسات.

ويجدد الفريق أيضا رفضه المبدئي لكافة أشكال التطبيع مع الاحتلال الصهيوني المتمادي في انتهاكاته المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني والمعترف بها دوليا، طبقا لقرارات الشرعية الدولية، والتي يضرب بها الكيان الصهيوني عرض الحائط، مع التأكيد على حق الشعب المغربي بمختلف فعالياته وحساسياته في التعبير عن مواقفه المناصرة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بكل الوسائل والأشكال، ولا حاجة لأساليب المنع والتضييق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن نعتبر أن الخطاب الملكي لافتتاح هذه الدورة البرلمانية في موضوع الحماية الاجتماعية كان نبراسا وكان خطا فاصلا في الحقيقة بين مرحلة سابقة ومرحلة لاحقة، كان ثورة حقيقية سيحدثها أو ستحدثها منظومة الحماية الاجتماعية في وطننا، نؤكد أن الفصل 31 من الدستور، يوجب على الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات من الحق في العلاج والعناية الصحية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي إلى غير ذلك.

إن اقتناعنا الراسخ بأهمية الحماية الاجتماعية، السيد الرئيس، كمدخل لمعالجة الاختلالات المرتبطة بالعدالة في توزيع الثروة هي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والسلم المجتمعي، كما أنه لابد أن أشير إلى أن منظمة العمل الدولية في اتفاقيتها 102، والتي قدم المغرب وثائق التصديق عليها في مؤتمر منظمة العمل الدولية لـ 2019، وكان لي الشرف أن أحضر هذا الحفل، حفل توقيع هذه الوثائق المقدمة بحضور وزير الشغل سابقا وبحضور الرئيس المدير العام لمنظمة العمل الدولية السيد غاي رايدر.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ننوه بما بذلتموه من مجهودات كثيرة وكبيرة، أنتم والحكومة التي سبقتكم وكذلك الحكومات السابقة، بحيث أننا نحصي اليوم أكثر من 100 برنامج للدعم وللاستهداف، كما نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أن الأرقام التي قدمتموها لنا اليوم تعبر عن مدى انخراطكم في هذا الورش الإصلاحي الكبير، ونذكر كذلك بأن الكثير من القرارات التي صدرت منذ عشرات السنين لم تلق أبدا طريقها إلى التنفيذ إلا في ظل حكومتكم وفي ظل الحكومة السابقة.

ويمكن أن نأتي ببعض النماذج، فبالنسبة لبعض البرامج، والتي يستفيد منها الملايين، هناك برامج كثيرة، وسوف أسردها بشكل سريع، برنامج "تيسير"، برنامج "دعم الأرامل"، "نظام المساعدة الطبية"، "صندوق التكافل العائلي"، "صندوق فقدان الشغل"، توسيع عدد الطلبة المستفيدين من المنحة، "نظام الدعم الاجتماعي الموجه للأشخاص في وضعية إعاقة"، إلى غير ذلك من المشاريع، والتي لم نجد لها صدى طيلة عشرات السنين السابقة حتى جئتم، السيد رئيس الحكومة.

لكن تثميننا هذا وتنويهنا بمجهوداتكم لا يمنعنا من أن نعتبر أن هناك اختلالات، السيد رئيس الحكومة، وجب التنبه لها كـ:

- الموضوع المتعلق بتشتت البرامج وعدم التكامل فيما بينها وعدم التنسيق بين المتدخلين فيها، فأكثر من 100 برنامج وأكثر من 30 متدخل، مع غياب رؤية شمولية موحدة بأهداف واضحة؛

- ثانيا، غياب منظومة للتتبع والتقييم، تبين بشكل دقيق النفقات الحقيقية في مجال الحماية الاجتماعية والمستفيدين الفعليين، وبالإضافة إلى هذه الإشكالات المرتبطة بالاستهداف، حيث أن المعطيات والإحصائيات التي انبنت على الإجراءات المتخذة في إطار العديد من برامج الدعم تتسم بعدم الدقة والشفافية، ونذكر على سبيل المثال نظام المساعدة الطبية "راميد" على سبيل المثال، والذي كانت الفئة المستهدفة لا تتجاوز 7 ملايين، حيث نجدها اليوم تجاوزت 16 مليون.

ونعتقد في الفريق العدالة والتنمية، وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن تجاوز جزء من هذه الاختلالات يكمن في تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان.

وهناك العديد من المقترحات سأحاول أن أمر عليها بشكل سريع، السيد رئيس الحكومة:

- أولا، الحرص على ضبط التوازنات المالية قصد المحافظة على ديمومة الأنظمة المنظمة للحماية الاجتماعية، وذلك بإخضاع حساباتها للمراقبة الدائمة والافتحاص الخارجي، ونثمن في هذا الإطار القرار المشترك الشجاع الذي كان بين السيد وزير الشغل والسيد وزير المالية من أجل إيقاف الفوضى العارمة، التي كانت سائدة في إحدى أنظمة التعاضد؛

- ثانيا، بخصوص تعميم التغطية الصحية التي نثمن مباشرة ورش تعميمها ابتداء من هذه السنة، فنعتقد أنها ستساهم في تخفيض الادخار المؤسس على المخاوف من النفقات الطارئة المرتبطة بالعلاجات، وإدماج فئات اقتصادية واسعة من القطاع غير المهيكل؛

- ثالثا، معالجة الاختلالات التي تعتري نظام التأمين الإجباري عن

المرض؛

- رابعا، إجراء تقييم شامل، السيد رئيس الحكومة، للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالنظر إلى حجم الموارد المالية المعبأة وضبابية النتائج المحققة؛

- خامسا، الإسراع بإصلاح أنظمة التقاعد في أفق بلوغ منظومة بقطبين إثنين؛

- سادسا، الإسراع بالتنزيل الشامل لمقتضيات القوانين المتعلقة بالتغطية الصحية والتقاعد لفائدة غير الأجراء والمهنيين المستقلين، الذين جئت على ذكرهم السيد رئيس الحكومة؛

- سابعا، مراجعة منظومة القانون الاجتماعي، بما في ذلك مدونة الشغل ومدونة التعاضد وتوفير شروط العمل اللائق وضمان حد أدنى من الدخل للفئات المعوزة والهشة؛

- ثامنا، إعمال المقاربة التشاركية في تنزيل هذه الأوراش الاجتماعية، بتعزيز دور الفرقاء الاجتماعيين، من خلال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، وأذكر هنا أن جلالة الملك حرص على ذلك وشدد على ضرورة أن يتم تنزيلها في إطار تعاقد وطني بناء بين الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، فلا حماية اجتماعية، السيد رئيس الحكومة، دون أن يكون هناك حوار اجتماعي حقيقي.

لا يمكن، السيد رئيس الحكومة، أن تكون عندنا حماية اجتماعية مع عدم الحفاظ على الحق في العمل النقابي وعلى حماية الحق في العمل النقابي، لا يمكن أن نحقق حماية اجتماعية في الوقت الذي ما زال فيه العديد من وزرائكم، السيد رئيس الحكومة، يقفلون باب الحوار على قطاعاتهم.

نعم، نشد على أيدي بعض السادة الوزراء واستقبالهم للحركة النقابية واستقبالهم للنقابات ومحاولة حل الإشكالات معهم، لكن نقول لك، السيد رئيس الحكومة، أن هناك الكثير من الوزراء الذين أقفلوا الباب اليوم على حل مشاكل العمال وعلى حل مشاكل الشغيلة المغربية، ولذلك إذا أردنا أن تكون عندنا حماية اجتماعية حقيقية، فلابد أن يكون عندنا حماية للعمل النقابي، حماية للحق في الممارسة النقابية، حماية للحوار، حماية للوصول إلى تعاقدات مشتركة بين كل هذه الأطراف.

متمنياتنا لكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل بسط تعقيب الفريق الحركي، نود في البداية أن نعبر عن اعتزازنا بالنجاحات الدبلوماسية المتلاحقة لبلادنا بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والتي تعززت بالاعتراف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الكاملة للمملكة المغربية على كافة أراضيها بالصحراء المغربية وعزمها على فتح قنصليتها بمدينة الداخلة لتعزيز الاستثمار بأقاليمنا الجنوبية ودعما للشراكة الإستراتيجية بين البلدين الصديقين، الأمس هايتي بمدينة الداخلة والبحرين بمدينة العيون.

كما نود بهذه المناسبة أن نشيد بالأدوار الطلائعية لجلالة الملك، حفظه الله، في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وحرصه الدائم، كرئيس للجنة القدس، على تحصين وحماية المعالم الإسلامية للمدينة المقدسة.

وتفاعلا مع جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، القيم، نود في الفريق الحركي أن نساهم في مناقشة هذا الموضوع الهام عبر تشخيص لواقع الحماية الاجتماعية واقتراح بدائل.

أولا، من باب الواقعية التي تميز دوما موقفنا، لا يمكننا إلا أن نثمن التراكمات الإيجابية المحققة في ملف الحماية الاجتماعية ببلادنا، رغم أن سقف الطموحات أكبر من الواقع والإنجازات، وهو ما جسدته الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بإعلانه، حفظه الله، عن ورش مجتمعي كبير، يتمثل في العمل على تعميم الحماية الاجتماعية على كافة المواطنين والمواطنات بأجندة زمنية محددة في 5 سنوات، وبمقاربة ربطت بين رهان النمو الاقتصادي وخيار العدالة الاجتماعية، وهو ورش استراتيجي وحقوقي يتطلب، السيد رئيس الحكومة المحترم، إحداث قطيعة مع الحكامة المنتهجة في تدبير الملف مؤسساتيا وقطاعيا وتشريعيا ومجاليا، وبلورة سياسة عمومية جديدة في المجال الاجتماعي لتنزيل الأركان الأربعة للحماية الاجتماعية بتقاطعاتها الاقتصادية والمالية والإصلاحات التي تتطلبها.

ثانيا، في هذا السياق، السيد رئيس الحكومة المحترم، وعلى المستوى التشريعي، يقتضي رهان التعميم، السيد الرئيس، بمراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بالتغطية الصحية الأساسية، خاصة القانون 65.00 والقانون 98.15، والتعجيل باستكمال المراسيم التطبيقية ذات الصلة، إلى جانب مراجعة مدونة الشغل لملاءمتها مع التحولات البنيوية والوظيفية التي يعرفها سوق الشغل مع أحكام المواثيق الدولية لمنظمة الشغل.

الرهان يتطلب كذلك، السيد رئيس الحكومة، مراجعة نظام المساعدة الطبية (RAMED) لمعالجة الاختلالات المصاحبة له، لا من حيث التمويل ولا من حيث حصر مفعول البطاقة مجاليا وجهويا، من خلال تفعيل مطلبنا الحركي الدائم بجعل بطاقة "راميد" مثل بطاقة التعريف الوطنية، تمكن حاملها من العلاج في كل جهات ومناطق المملكة دون حاجة إلى

مساطر إدارية معقدة لتقرير مسلك العلاج.

الإصلاح البنيوي المنشود كذلك يلتزم، السيد رئيس الحكومة، معالجة قانونية لملف التقاعد برؤية شمولية، تتجاوز الإصلاحات الظرفية وإنهاك الأجراء والموظفين، وذلك عبر توحيد المنظومة وتطوير الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ثالثا، انسجاما مع الإرادة السياسية لإصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية، في أفق تعميمها، واستحضارا لمطلبنا الدائم كفريق حركي، والذي عبرنا عنه من هذا المنبر لأكثر من مرة، فالمطلوب اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هو وضع حد لتعدد برامج وأنظمة الدعم الاجتماعي، والتي تفوق أكثر من 100 برنامج، والمشتتة على عدة قطاعات ومؤسسات وصناديق، مما يحد من مفعولها الاجتماعي بفعل تعدد آليات التمويل وتعدد المتدخلين. وعليه نجدد مطلبنا بإدماج هذه البرامج والصناديق في آلية مؤسساتية واحدة في إطار مؤسسة عمومية مستقلة في صيغة صندوق وطني للدعم الاجتماعي، يؤطره السجل الاجتماعي الموحد وبمعايير موضوعية ومنصفة تجعل الدعم الاجتماعي بعيدا عن الحسابات السياسوية الضيقة.

رابعا، رهان تعميم الحماية الاجتماعية، السيد رئيس الحكومة، ليس فقط مجرد أنظمة ومعادلات محاسباتية، بل يتطلب مواكبة هذه الإصلاحات بسياسة عمومية جديدة في مجال الصحة، تقوم على العدالة المجالية وتضمن الحق لجميع المواطنين والمواطنات في العلاج، إلى جانب التنزيل الأمثل لإصلاح منظومة التربية والتكوين وتوفير السكن اللائق للجميع وإرساء نموذج تنموي خاص بساكنة المناطق القروية والجبلية وضواحي المدن وجعل الإنسان صانعا وهدفا لكل السياسات العمومية القائمة والمبرمجة وإطلاق دينامية اقتصادية لخلق فرص الشغل وحماية الأجراء من فقدان الشغل، خاصة في ظل الجائحة، فضلا عن إيجاد حلول عملية وناجعة لإدماج القطاع غير المهيكل.

ختاما، السيد رئيس الحكومة المحترم، ولأن وزارة الشغل والإدماج المهني هي في صلب هذه الإصلاحات المنشودة، فالمطلوب اليوم هو التدخل الفوري لمعالجة الاحتقان القائم في هذا القطاع الهام، عبر مأسسة الحوار القطاعي وتثمين الموارد البشرية وتعزيز دور لجنة التنسيق بالوزارة وإلى جهاز التفتيش مكانته.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السي يحفظه.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

<u>المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في البداية إننا في الفريق الاشتراكي والفيدرالية الديمقراطية للشغل نثمن عاليا قرار دولة الولايات المتحدة الأمريكية التاريخي بالاعتراف الواضح والصريح بالسيادة الوطنية على أقاليمنا الجنوبية الغالية وفتح قنصلية في مدينة الداخلة، مما يعد تحولا تاريخيا غير مسبوق من أكبر الدول العظمى والتي تعتبر صاحبة الحسم في كل القرارات ذات الصلة بموضوع الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد نحيي بإكبار وإجلال المبادرات الملكية والدبلوماسية النشيطة الوطنية، والتي ما فتئت تقوم بكل المجهودات المطلوبة للوصول إلى هذه اللحظة التاريخية من قضية وحدتنا الترابية، وهي مناسبة أيضا لنحيي جنودنا البواسل الذين استطاعوا في هذه اللحظات تأمين معبر الكركرات وتأمين الشريان الحيوي الإنساني والبضائعي لجنوب غرب إفريقيا.

السيد الرئيس،

إننا مجمعون كمغاربة أن خطابي صاحب الجلالة في ذكرى عيد العرش وافتتاح الدورة البرلمانية الخريفية، صاغا مفهوما جديدا للحماية الاجتماعية ووضعا إطارا تندرج داخله كل المكونات الموصوفة بالحماية الاجتماعية، من تغطية صحية وتقاعد وتعويضات عائلية وتعويض عن فقدان الشغل، وبالتالي شكلا منطلقا لمقاربة جديدة للحماية الاجتماعية ببلادنا.

منظور متجدد للحماية الاجتماعية بمنطق الحق والمواطنة وفي استناد بين إلى المقتضيات الدستورية، خاصة الفصل 31 منه، يرتكز على تراكم وطني مهم في هذا الإطار رغم الاختلالات والنقائص التي اعترت المرحلة السابقة، إذ أن المقاربة الجديدة للحماية الاجتماعية ستجيب على كثير من الأسئلة المطروحة حول كيفية إيجاد المداخل الأساسية لتجاوز العقبات والتعثرات التي عرفها مشروع تعميم الحماية الاجتماعية ببلادنا، خاصة بعد إصدار القانون المتعلق بالتأمين الإجباري على المرض وقبله مدونة الشغل الصادرة قبل سنة من ذلك، إذ حاولت الحكومات المتعاقبة جعل خطاب الإصلاح والتعميم جزءا من توجهاتها، إلا أن الأمر لم يتجاوز بعض المحاولات المحتشمة والتي لم تنجح في تفعيل حتى القوانين الصادرة في هذا المجال، ويمكن التدليل على ذلك من خلال:

- ما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: رغم مصادقة المغرب على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 في شأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي الصادرة في 4 يونيو 1952، والتي صادقت عليها بلادنا في 13 مارس 2013، والتي لم تقدم أوراق المصادقة عليها إلا في سنة 2019 والمتضمنة في اتفاق 26 أبريل 2011، فإن إشكالية انخراط أجراء القطاع الخاص في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مازالت قائمة، إذ هناك نسبة كبيرة من الأجراء غير مصرح بهم، جلهم في قطاعات الفلاحة والبناء والنقل بمختلف مكوناته وعمال المقاهي والمطاعم وغيرهم، يضاف إلى ذلك أن

جل التصريحات غير سليمة، سواء بالتصريح بعدد أقل من أيام العمل الفعلية أو احتساب أجرة غير الأجرة الحقيقية، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة في حق كل المخالفين وتكثيف المراقبة وتمكين الأجراء من حق من حقوقهم الأساسية؛

- الطموحات التي كانت لدى الحكومات المتعاقبة منذ دخول مدونة التأمين الإجباري الأساسي على المرض حيز التنفيذ بتعميم التأمين الصحي والتقاعد إلى باقي الفئات لم تكن في الموعد، فالمجهود التشريعي الذي تم في هذا الإطار من خلال إصدار القانون 89.15 (المقصود: القانون 98.15) المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والقانون رقم 99.15 الخاص بتقاعد نفس الفئة لم يلقيا الأرضية الخصبة ولا الشروط المسعفة لانخراط أكبر عدد من المعنيين، إذ شملت الانخراطات نسب ضئيلة، كما أن القانون رقم 03.14 المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل لم يكن موفقا بالمطلق ويحتاج إلى مراجعة شاملة؛

- التقاعد كمعطى وركن أساسي في الحماية الاجتماعية يطرح إشكالات الديمومة، فالإصلاح الموعود منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة ما زال يراوح مكانه، مما جعل الحكومة السابقة تلتجئ للحلول السهلة وتلجأ إلى تمرير إجراءات مقياسية على حساب دخل ومستقبل الموظفين في نظام المعاشات المدنية، ومازالت وعود إصلاح شمولي لصناديق التقاعد بإحداث قطبين أحدهم عمومي والثاني خاص في قاعة الانتظار؛

- برامج الدعم الاجتماعي للفئات الهشة، وإن كانت شكلت لكثير من المواطنات والمواطنين أملا حقيقيا، فإن تشتتها وتعددها من جهة وضعف الدعم المقدم ليست قادرة على الحد من الأزمة الاجتماعية ومحاربة الأوضاع الهشة، مما يتطلب إعادة النظر في طريقة وشكل تدبيرها والتأكد من مستهدفيها، خاصة ونحن بين أيدينا الآن القانون المنظم للسجل الاجتماعي؛

- مازال نظام المقاصة من خلال الدعم المقدم لبعض المواد الأساسية يشكل ثقلا على ميزانية الدولة، ولا يستفيد منه المستحقون فقط، بل يستفيد منه من لا حق له، إذ وجب اليوم الانكباب على إصلاح هذا النظام بما يخدم العدالة الاجتماعية والإنصاف بين المواطنين.

السيد الرئيس،

تتوفر بلادنا على قاعدة أولية لإطلاق مفهوم جديد للحماية الاجتماعية، كما جاء في خطابي صاحب الجلالة، انطلاقا من الدستور، من الاتفاقيات الدولية وانطلاقا من التراكم الذي حققته بلادنا في هذا المجال.

المفهوم الجديد للتغطية الاجتماعية يتسم بالشمولية وأن أي فعل حكومي لأجرأة مضامين الخطاب الملكي يجب أن يرتكز على المكونات الأساسية للحماية الاجتماعية.

لقد جاء القانون المالي، السيد الرئيس، لسنة 2021 بمخصصات للتغطية الصحية لسنتي 2021 وسنة 2022 قصد ضمان التأمين الصحي لبضعة ملايين من المواطنين المغاربة، وقد تم تحديد الأجندة للسنوات الموالية، والتي ستكون مناسبة لتفعيل تعميم التعويضات العائلية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، ورغم أننا في السنة الأخيرة من الولاية الحكومية وفي سنة استحقاقات انتخابية بامتياز، فإن الحكومة مطالبة باحترام الأجندة المحددة وإنجاز المهام المطروحة عليها في هذا الصدد، لأن هذا الورش ورش جوهري وهو منطلق لبناء الإنسان المغربي وإنصاف الإنسان المغربي، انطلاقا من الحق والمواطنة، وذلك مسؤوليتنا الجماعية، حكومة وبرلمان ومؤسسات وطنية، لذلك فخطاب صاحب الجلالة فتح الباب مشرعا إلينا لنخوض هذه التجربة التي لن تكون إلا في صالح الوطن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أعرب باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب وفريقه البرلماني عن اعتزازنا بالإنجازات المتتالية للدبلوماسية المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، والتي أثمرت تأمين تدفقات حركة البضائع نحو موريتانيا والسوق الإفريقية وكذا فتح العديد من الدول العربية والإفريقية لقنصليات بأقاليمنا الجنوبية، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الكاملة للمغرب على أقاليمه الجنوبية، كما نؤكد تعبئتنا الدائمة وراء جلالته دفاعا عن وحدتنا الترابية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريقنا البرلماني في هذه الجلسة الدستورية حول موضوع ذي أهمية وراهنية كبيرتين، ألا وهو موضوع الحماية الاجتماعية، وقد بذلت الحكومات المتعاقبة جهودا لابد من التنويه بها من باب الإنصاف في هذا المجال منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بحيث عملت على إرساء نظام للحماية الاجتماعية يرتكز على دعامتين:

- أولا، مبادئ وتقنيات التأمين الاجتماعي؛
- ثانيا، برامج قائمة على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة الفئات المعوزة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الواقع الذي تعيشه بلادنا يبرز أن مفردات تعريف الحماية الاجتماعية ما زالت بعيدة المنال، وقد جاءت الأزمة الصحية الراهنة لتبرز لنا بشكل واضح أن منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا تعتريها الهشاشة والطابع الجزئي والمحدود، وعدم الإنصاف، حيث هناك نحو 60% من الساكنة النشيطة (حوالي 10 ملايين مواطن) غير مشمولة بنظام لمنح معاشات التقاعد.

أما فيما يخص التغطية الصحية فلا يتجاوز عدد المستفيدين منها 46% فقط، فضلا عن أن السواد الأعظم من النشيطين لا يستفيدون من التأمين الاجتماعي الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية، كما أن هناك انعدام لنظام الحماية الاجتماعية لمجموعة من الفئات كالأطفال والأشخاص في وضعية بطالة دائمة والأشخاص المسنين الذين لا يتوفرون على دخل والأشخاص ذوي الإعاقة (2.3 مليون معاق بنسبة 6.8% من ساكنة المغرب). زد على ذلك توزيع الحماية الاجتماعية على أكثر من 30 متدخل من مؤسسات متعددة، وأكثر من 140 برنامجا مصمما ومنفذا بشكل مستقل عن بعضها البعض، بطرق استهداف وآليات حكامة مختلفة وذات تكلفة عالية، مما يضفي على منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا طابع الشتات والتمزق، في غياب التنسيق بين البرامج وغياب آليات الرصد والتقييم وآليات الاستهداف، وبالتالي غياب النجاعة والفعالية والرؤية الموحدة المنتجة، كل ذلك سببه غياب استراتيجية وطنية رسمية شاملة وجامعة حول مسألة الحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الدعوات والتوجيهات الملكية السامية في مجال الحماية الاجتماعية تسائلنا جميعا، كما يسائلنا الانعطاف التاريخي لبلادنا نحو إرساء نموذج تنموي جديد، عما إن كنا نريد حماية اجتماعية جديدة في إطار نظام مندمج ومتناسق بأُسس جديدة؟ أم أننا نريد فقط الاستمرار في اعتماد الجرعات المسكنة في جسد منظومة الحماية الاجتماعية المريضة والمعتلة؟

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إذ نثمن إحداث السجل الاجتماعي الموحد الذي يعتبر آلية من آليات نجاعة الحماية الاجتماعية، فإننا نتساءل عن المعيقات التي حالت دون تنزيل التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الحماية الاجتماعية المنعقدة سنة 2018، وكذا توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتوصيات الملتقى الرابع للحماية الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين ومن أهمها:

- أولا، إعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في شكل قانون إطار، منبثقة عن حوار وطني اجتماعي مدني؛
- ثانيا، توفير حكامة جيدة تضمن الفعالية والكفاءة والشفافية والمسؤولية عبر تقوية آليات التنسيق والتتبع والتقييم؛
- ثالثا، إحداث نظام خاص بمعاش الشيخوخة القائم على مبدأ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني.

أما بالنسبة للقطاع غير المهيكل والذي يعتبر مرتعا لهضم حقوق الأجراء وأكثر محيط تغيب فيه الحماية الاجتماعية، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ورفعا لكل لبس وضبابية، ننادي بالتصدي لكل الممارسات التي تحرم الأجراء من حقهم في الحماية الاجتماعية، ومحاربة المنافسة غير المشروعة التي يقوم بها هذا القطاع، والتي تلحق ضررا بالغا بالمقاولات الوطنية المسؤولة اجتماعيا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن بلورة أجوبة للتحديات السابقة، تقتضي الارتكاز على تجديد أساليب مبتكرة للتفكير المشترك وهجر العلاقات الخلافية، عبر إبداع فضاءات تعزز ثقافة الإنصات والنقاش البناء، توطيدا للثقة وتحقيقا لإلتقائية الفرقاء الاقتصادين والاجتماعيين والمؤسساتيين. هذا هو الميثاق الاجتماعي، الذي نادى به صاحب الجلالة، حفظه الله، والذي يراه الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بديلا للمرجعيات التقليدية للحوار الاجتماعي، ميثاق يرتكز على تقاطب ثلاثي، يضم الدولة والمركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، لبناء نموذج اجتماعي جديد على ضوء المتغيرات المتجددة.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيد رئيس الحكومة، نمد أيدينا لأجل العمل لإبداع مشترك لعقد اجتماعي جديد، يحقق النمو ويحقق الحماية الاجتماعية بمفهومها العميق وبكافة أبعادها، بما يضمن السلم الاجتماعي وينعكس بكل خير على الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

<u>المستشارة السيدة أمال العمري:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا شك أن الحماية الاجتماعية، باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان المرتبطة بالتنمية، تشكل رافعة لإحقاق العدالة الاجتماعية ولبنة أساسية لتحقيق التماسك الاجتماعي، وإذا كانت بلادنا قد نصت دستوريا على الحق في الحماية الاجتماعية وأعلنت انخراطها في المنظومة الحقوقية الكونية، وصادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية، منها مؤخرا 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي واعتماد التوصية 202 والالتزام كذلك بتحقيق الحماية الاجتماعية كهدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

إلا أن الواقع يبين مدى هشاشة منظومتنا ومحدوديتها في ضمان الحد الأدنى للدخل والعيش الكريم لكافة المغاربة وحمايتهم من كافة المخاطر كيفما كانت أوضاعهم وشرائحهم الاجتماعية وفئاتهم العمرية، 70% من السكان النشيطين اليوم غير مشمولين بنظام معاشات التقاعد، 46% لا يستفيدون من التغطية الصحية، 15 مليون نسمة سجلوا في نظام "راميد" و15 ألف من العمال غير الأجراء فقط هم مسجلون في التأمين الإجباري عن المرض دون أن يستفيدوا لحد الآن من هذا الحق.

إن أوجه القصور في منظومتنا للحماية الاجتماعية متعددة، بدءا بالجهاز المفاهيمي، حيث ارتباطها بالعمل وبالحقوق الشغلية بدل ارتباطها بالأفراد، في غياب أو عدم كفاية الدخل المرتبط بالعمل، أنظمة لا تقوم على المفهوم الواسع للضمان الاجتماعي المحدد في المعيار الدولي ولا تغطي مختلف المخاطر، أنظمة تتسم بالتشتت وبالمحدودية وبالتجزيء وعدم التناسق، مما يؤثر سلبا على حركية سوق الشغل، أنظمة لم تتحل بشأنها الحكومة بالإرادة السياسية للقيام بإصلاحات هيكلية مكتفية بحلول ترقيعية لحظية، كالإصلاح المقياسي الانفرادي الذي اتخذه رئيس الحكومة السابق، ضدا على الموظفين والموظفات الذين تحملوا كلفة الإصلاح.

كذلك هنالك ضعف الاستثمار في الإنفاق العمومي على الحماية الاجتماعية بـ 5% من الناتج الداخلي الخام إذا ما استثنينا الصحة، حيث يصنف المغرب من ضمن البلدان الأقل استثمارا في هذا المجال، وقد أبانت الجائحة بتداعياتها الكارثية عن حجم الاختلالات التي يعرفها المجال الاجتماعي من ضمنها:

- فقدان الأجراء ل 600 ألف منصب شغل؛
- اتساع حجم القطاع غير المهيكل في ظل ضعف أو غياب شبكات الأمان، خاصة بالنسبة للفئة الأكثر هشاشة، اضطرت معها الدولة طبعا لإحداث صندوق لمواجهة الجائحة.

في نفس الآن، الجائحة السيد رئيس الحكومة، تشكل فرصة وجب استثمارها في ظل شبه الإجماع على عودة الدولة الراعية لإصلاح هيكلي لمنظومة حمايتنا الاجتماعية، تتصدرها التغطية الصحية الشاملة لعموم المغاربة كأولوية حدد الخطاب الملكي تعميمها ل 22 مليون مواطن ومواطنة إضافيين في أفق 2022، إلا أن الحكومة لم تفصح لحد الآن عن منظورها لمباشرة هذا الإصلاح وتجاوز كل الاختلالات التي طبعت التغطية الصحية الإجبارية ونظام المساعدة الطبية وضمان الاستدامة لتمويلها، إذا ما استثنينا المقاربة المالية بالمساهمة طبعا التضامنية لتمويل الصندوق المحدث للحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، مراهنة فيه على جيوب الأجراء من الطبقة الوسطى، دون مراعاة لتدهور وضعيتهم، مؤكدة فشلها في إيجاد حلول تمويلية مبدعة وضامنة للاستدامة.

وكذلك، إذا ما استثنينا قرارها بتحويل نظام المساعدة الطبية إلى نظام تأميني واللي غادي يبقى في الواقع نظام تضامني، ما فهمناش هاذ (l'acrobatie) يدبره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، دون أن تكترث باستشارة مجلسه الإداري ودون تأهيل المؤسسة معلوماتيا وعلى مستوى العاملين بها، علما أن العاملين بالمصحات لا يتوفرون على التغطية الصحية الإجبارية.

وطبعا احنا كنستغربو لهاذ التأخير ونحن على مشارف سنة انتخابية، كان من المفروض يكون حوار لاستكمال بلورة منظور عملي شامل في إطار استراتيجية وطنية يتم إصدارها في قانون إطار كميثاق للأجيال بشأن إرساء حماية اجتماعية تجيب على تطلعات المغاربة وقابلة للتحسين المستمر.

في المداخلة ديالكم كلها، السيد رئيس الحكومة، ما تكلمتوش على الحوار الاجتماعي.

من جهة أخرى، فتعميم التعويضات العائلية على 7 ملايين طفل يقتضي تطوير المقاربة المبنية على التمويل من طرف المشغل إلى الدعم المباشر لفائدة الأطفال بناء على عملية استهداف محددة وفي إطار سياسة مندمجة وبرامج وآليات للحماية الاجتماعية للطفولة بشكل عام.

كما أن برامج الدعم الاجتماعي بالرغم من تعددها (140)، لم تفلح بسبب عدم التقائيتها وسوء تدبيرها في تقليص الفقر اجتماعيا ومجاليا، وضمان الولوج إلى الخدمات الأساسية، ولازلنا ننتظر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد الذي لا نعرف مضمونه لحد الآن.

السيد رئيس الحكومة،

لا مناص من استكمال وتعزيز المجهود المعياري..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي لا يمكن أن يفوتنا مثل هذه السياقات إلا أن نقف وقفة إجلال وإكبار أمام هذا الإنجاز العظيم لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وهو الإنجاز الدبلوماسي الكبير الذي شكل منعطفا مفصليا في ملف الوحدة الوطنية.

إن إعلان الرئيس الأمريكي للسيادة الوطنية على الصحراء انتظرناه طويلا، وهو نتاج تاريخي عريق بين الشعب المغربي والشعب الأمريكي، نحن نبارك ونزف البشرى لكافة المغاربة، ونقول إن المغرب بلد التسامح

والتعايش والسلم والسلام.

السيد رئيس الحكومة،

نشركم على عرضكم وعلى المعطيات التي بسطتموها أمام المجلس الموقر، وأنتم تعلمون أن أنظمة الحماية الاجتماعية تلعب دورا هاما ومساعدا للأفراد والجماعات والأسر، على وجه التحديد الفقراء والضعفاء منها، على مواجهة صعوبات الحياة والأزمات والصدمات، كما أن هذه الأنظمة بشكل عام تساعد على توفير العمل وتحسين الإنتاجية والاستثمار في صحة الأطفال وتعليمهم وحماية كبار السن.

ولذلك فإن لها تأثير واضح وقوي على الوضع الاجتماعي، وهي الاستثمار الأمثل في الرأسمال البشري لتقديم المساعدات للفئات الفقيرة والعاجزة عن الدخل والعاطلين عن العمل وملاءمة مهارات الأفراد مع متطلبات سوق الشغل، وقد أكدتم، السيد رئيس الحكومة، في كلمة بمناسبة انعقاد المناظرة الوطنية للحماية الاجتماعية، أن المنظومة الاجتماعية الحالية بالمغرب وهي نتاج تراكمات للسياسات العمومية والبرامج المتبعة في الميدان الاجتماعي على مدى عقود، مكنت من ضمان الولوج للخدمات المقدمة لفئات من المواطنين لا ترقى إلى المستوى المنشود، وقد أضحى من اللازم القيام بمراجعة شاملة لطرق تدبير هذه المنظومة حتى ترقى إلى أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة واعتمدها قادة العالم سنة 2015، والتي تلزم الدول بتعميم نظام الحماية الاجتماعية للجميع ولتكون متلائمة مع الخصوصيات الوطنية.

اليوم، وفي محيط دولي ينذر بالمخاطر ومفتوح على جميع الاحتمالات من أزمات اقتصادية ومالية وتداعيات آثار وباء كورونا، البارحة بدأنا نسمع تشديد إجراءات الإغلاق مجددا في بعض الدول الأوروبية. وفي سياق وطني متأثر بهذا المناخ المطبوع بالركود الاقتصادي وتداعيات تراجع العديد من الأنشطة الاقتصادية، تطرح نظم الحماية الاجتماعية تساؤلات عميقة من حيث تمويلها وتراجع الاستثمار في هذا المجال، ومن حيث تدبيرها وتحقيق هدف التعميم الذي نادى به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامي أمام البرلمان عند افتتاح السنة التشريعية الحالية، حيث اعتبره جلالته من الأولويات وأولوية خطة الإقلاع الاقتصادي ومن آليات محاصرة تداعيات وباء كورونا الاقتصادية والاجتماعية، وذلك ما نعتبره في الفريق الدستوري الديمقراطي أولى الأولويات لأي خطة إقلاع اقتصادي في الأعوام القادمة.

الحماية الاجتماعية، السيد رئيس الحكومة، ترتكز على محورين:

- الأول، مساهمة الفئات المعوزة والهشة وإدماجها في سوق العمل وضمان الدخل والعيش الكريم؛
- والثاني، تعميم التغطية الصحية لفائدة فئات واسعة من الفقراء والضعفاء.

السيد رئيس الحكومة،

الحديث يطول ويطول حول هذا الموضوع، لكن الوقت لا يسعنا لتعميق النقاش أو لبسط قراءة بعض الأرقام والمؤشرات، لكن ما جاء في جوابكم، السيد رئيس الحكومة، وما جاء على لسان السادة المتدخلين كافي وشافي بالغرض، وما نود التأكيد عليه قبل ختم هذا التدخل هو أن آثار وتداعيات كورونا الاقتصادية والاجتماعية كانت قاسية جدا على الشعب المغربي وبالأخص سكان البوادي والجبال والفقراء والفئات الهشة وكل الشباب الذي يدبر قوته اليومي في القطاعات الهامشية والأنشطة الترفيهية.

لأجله نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، أن الحماية الاجتماعية وإصلاح منظومتها يظل المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقكم وعلى عاتق الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

هل تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن المغرب يعتبر من بين الدول الأقل إنفاقا على الحماية الاجتماعية، حيث ينفق أقل من 5% من الناتج الداخلي الخام حسب التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2017-2019. واستنادا إلى الإنفاق على الصحة العمومية والتعليم العمومي من إجمال الإنفاق العمومي، صنفت منظمة العمل الدولية المغرب سنة 2017 من بين الدول ذات المستوى المنخفض فيما يخص الإرادة السياسية للاستثمار في القطاعات الاجتماعية، علما أنه يتوفر على إمكانيات عالية للتغطية النقدية للحماية الاجتماعية حسب نفس المنظمة، وهو ما أدى إلى تفاوتات كبيرة بين مستوى العرض الذي تقدمه أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية وحاجيات الساكنة وحقوقها في هذا المجال.

من جهة أخرى، تؤدي عوامل المرونة وعدم الاستقرار في العمل وعدم التصريح بالأجراء التي يتسم بها سوق الشغل، خاصة في القطاع الفلاحي والقطاع غير المهيكل إلى فقدان الأجراء للحماية الاجتماعية، ويترجم هذا المستوى المنخفض من الإرادة السياسية برفض المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، حيث صادق المغرب على 62 اتفاقية من أصل 177 اتفاقية معيارية، ولم يصادق على 42 اتفاقية تقنية متعلقة بالحماية الاجتماعية، حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

السيد الرئيس،

تخرقون كل معايير منظمة العمل الدولية التي تؤكد على الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف في أي إرساء للحماية الاجتماعية، وجعلتم مفهوم التقاعد حكرا على الأجراء الذين يحالون على التقاعد وتجاهلتم حماية المسنين التي تؤكد عليها منظمة العمل الدولية.

تحدثتم عن تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، وما هو وضع من يعاني من البطالة ولم يسبق له أن اشتغل أصلا؟

تحدثتم عن تعميم التغطية الصحية وقلتم استفاد 250.000 طالب من التغطية الصحية، علما أن عدد الطلبة في هاذ الموسم الجامعي وصل إلى مليون طالب وطالبة، فأين تغطية الآخرين؟

السيد الرئيس،

لا يستفيد من التغطية الصحية حوالي 40% من المواطنين حسب تصريحكم، حيث تبقى فئات عريضة مقصية كما هو الحال بالنسبة لكل الأشخاص الذين لم يراكموا فترات تأمين كافية تؤهلهم لاستحقاق المعاش أو من هم في وضعية فقدان الشغل أو البطالة والعمال المنزليون والمغاربة الذين أقاموا لفترة معينة في الخارج دون أن يكونوا رصيدا يخول لهم الحق في الحصول على معاش، وكذلك الأشخاص المستقلين المعنيين بالقانون رقم 98.15، والذين لم يستفيدوا بعد.

ومن جهة أخرى، فإن الأشخاص المستفيدين من أحد أنظمة التأمين عن المرض ملزمون بدفع حوالي 53% من تكاليف العلاج.

وقد ساهم نظام المساعدة الطبية "راميد" في توفير تغطية صحية لأكثر من 12 مليون مواطن يعانون من الهشاشة والفقر، لكن هذا النظام أبان عن قصوره في تأمين الخدمات الصحية الجيدة، خاصة إذا علمنا أن المستشفيات تضطر إلى اعتماد نظام للمواعيد خاص بهذه الفئات، نظرا لقلة الموارد المالية والبشرية واللوجيستيكية، وللإشارة فقد يؤدي نظام التأمينات التي تعتزم الحكومة اعتماده لتعويض نظام "راميد" إلى عدم قدرة الفئات المستهدفة من الولوج إلى الخدمات الصحية بسبب الثلث المؤدى. ولم نفهم، السيد رئيس الحكومة، حديثكم عن برنامج "راميد"، رغم أن المفروض أنه تم تجاوزه.

بالنسبة لمعاشات التقاعد يبقى حوالي ثلثي الساكنة أيضا غير مشمولين أو غير مشمولين بأي نظام من أنظمة معاشات التقاعد، إذ تقتصر هذه الأنظمة الإجبارية على موظفي وأجراء القطاعين العام والخاص، كما أنه لم يتم بعد إصدار كل النصوص التنظيمية، فقط 5 نصوص اللي صدرت ديال القانون 99.15 في 4 سنوات، لم نفهم لماذا هذا التأخر؟ وتتسم هذه الأنظمة بتباينها من حيث استفادة المنخرطين ومن حيث ضمانات استدامتها.

السيد الرئيس،

لا يتوفر المغرب على نظام للحماية الاجتماعية خاص بالأطفال، إذ يعتمد على التعويضات العائلية وعلى المساعدات التي تقدم لفائدة الفئات الهشة في إطار برامج الدعم المختلفة، وهو ما يعتبر جزءا محدودا وهامشيا من مكونات الحماية الاجتماعية للطفولة، كما لا يحترم المغرب معايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مجال التشغيل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن بهذه المداخلة القيمة نكون قد استكملنا برنامج مداخلة الفرق والمجموعة، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة بخصوص المحور الأول من هذه الجلسة.

بقي أن أشير إلى إدراج مساهمة السيدين المستشارين المحترمين السي عبد اللطيف أعمو والسي عدي شجري في محضر هذه الجلسة بعد أن تعذر عليهما الحضور معنا لأسباب موضوعية.

إذن نستمع الآن إلى تعقيب السيد رئيس الحكومة على هاذ المداخلات قبل أن ننتقل إلى المحور الثاني.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا للسيدات والسادة المستشارين على التعقيبات، وإن كان أنا نقول واحد القضية، نقول بأنه إلى بغيتو هاذ الحكومة تحملوها جميع ذاك الشي اللي دارت الحكومات السابقة وزيدو عليها كورونا أنا موجود، قلتها لمجلس النواب ذاك النهار ما عندي مشكل، أي حاجة اللي دارتها كورونا أنا المسؤول عليها مباشرة ماشي كورونا، وأي حاجة دارتها لكم الحكومات الأخرى أنا مسؤول عليها، مالنا؟ أنا قاد على هاذ المسؤولية مالي أنا؟ أنا راه ماشي..

طيب، أنا نجيب لكم مثال: 100 برنامج، أنا متفق معكم واش جميع البرامج دارتها هاذ الحكومة؟ هاذ 100 برنامج فيها برنامج اللي عمرو 15 عام، في عمرو 13 عام، في عمرو 12 عام، في عمرو 18 عام، البرامج تراكمت عبر 3 عقود من الزمن.

بالعكس، كانت عندنا الشجاعة احنا درنا مناظرة لتوحيد هذه البرامج وعندنا إستراتيجية لتوحيدها في المستقبل، ولكن راه ما يمكنش تجمع واحد بحال دبا هاذ البناء جا المهندس بناه دار فيه دخشة هنا، دخلة هنا، بيت هنا، قلتي ليا هاذ الشي ما خدامش خصني نعاودو، إلى غنعاودو واش نهرسو كامل، نعاود نبنيه باش نبنيه مزيان؟ ولا كل مرة تنبني فيه شوية بشوية باش نقادو؟ آش غادي تدير؟ هذا الحكومات السابقة ساهمت، ماشي بسوء نية، ماشي دائما ما مزيانش، ولكن مع المدة بتراكم البرامج تنلقاو راسنا أمام هاذ البرامج، 100 برنامج غادي تلقى 93 ولا 92 جات قبل 2010 و2011. الله يجازيك بخير، تحدثتو وأنا تنسجل النقاط كلها مسجلة هنا، دبا تنهضر سجلو النقاط، ما عندي ما ندير.

إذن هذي النقطة الأولى اللي بغيت اللي خصني نؤكد عليها راه ماشي أماني، غير تيبغي الواحد الغد له يدير، راه باش تدير خصك إستراتيجية، هاذ الإصلاح ديال التقاعد واش جديد؟ ياالاه هاذ الحكومة اللي، راه هاذ الشي من 2004 تشكلت الحكومة شكلها السي جطو، الله يذكرو، بخير فاش كان وزير الأول إلى آخره، إيوا علاش الحكومات السابقة ما دارتوش؟ اللي قبل كنتو فيها، علاش ما دارتوش؟ لأنه معقد، لأنه صعب، لأنه يحتاج إلى إستراتيجية وإلى دراسات، وتدوز شوية الأرقام كلها تتغير لك، تعاود ثاني ترجع للدراسة، اللي قال العصيدة باردة يدير يدو فيها، ولكن احنا عندنا الإرادة، الحاجة اللي بانت اللي يمكن تصلح تنصلحوها.

أنا فاش قدمت أنا الكلام ديالي قدمتو، أولا، هناك التزامات ديال الحكومة في البرنامج الحكومي، وهناك إنجازات وقدمتها بأرقام وبرهنت على ذلك، وهاذ الأرقام رسمية وتنعتمدو دبا الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط، إلى باقي ما صدرش تنعتبرو الأرقام ديال القطاعات الحكومية إلى أن يصدر.

هاذي أرقام رسمية ما يمكنش تواجه الأرقام غير بالكلام، ما درتو والو، ما كاين والو، والأرقام أش تنتقول؟ تنتقول العكس تماما، أن هناك، الحمد لله، أمور كثيرة تحققت، صحيح ما يزال هناك خصاص، ولكن باش ما نظلموش بلادنا، غير صحيح أن المواطنين يشعرون باليأس والإحباط هكا بالإطلاق، صحيح من المواطنين من يشعر باليأس والإحباط ومن المواطنين من نتلقاهم ويشدون على أيدينا، لأن فاش تدعمت الأرامل راه 107.000 أرملة على الأقل اللي تتلقى شهريا الدعم، وإلى جينا لـ"تيسي"ر راه قفزنا من 700.000 إلى 2 مليون طفل اللي العائلة ديالو تتلقى الدعم، هذا عملي شي حاجة واقعية ماشي خيال، واش هو غير خيال؟ فاش هضرنا على 6 مليون في صندوق دعم كورونا، 6 مليون شخص تلقاو الدعم إلا قليلا 5 دالمليون و995 ألف ولا شي حاجة اللي تلقاو الدعم، ماشي كلام، هذا فلوس مشات، فلوس مشات.

أنا متفق معك الصندوق ساهم فيه كثيرون، ولكن الحكومة حتى هي 10 دالمليار ساهمت فيه، وساهمت فيه مؤسسات عمومية أخرى وساهمو فيه الجميع، ولكن اسمح ليا، اسمح ليا راه كاين هيئات دبا اللي وحلت تدعم غير 200 واحد تتوحل فيهم باش توزع عليهم، توزع على 6 مليون في الشهر، تصورو هاذ العملية هاذي كغادي تضبطها؟ كي غادي توصلها؟ كي غادي تدير لها؟ وراه شفتو شحال من شكاية كانت تتجينا، باقي ما وصلتوش لهاذ الدوار باش بحال إلى خاصنا نغطيو الدواور كلهم لحظة واحدة، لا يمكن، الفرق تتحرك وخصوصا في المناطق البعيدة وتمشي تدريجيا، تبارك الله عليهم، وتنحيي الإدارات والخبراء اللي وقفو ورا ذاك الشي ودارو واحد العمل غير مسبوق في تاريخ المغرب، وربما غير موجود في دولة أخرى، راجعو المقارنة غير موجود في دولة أخرى.

فلذلك يجب أن لا نبخس الناس أشياءهم، ولا الحكومة حقها، ولا الحكومات السابقة، شفتي أنا الخطاب جيت وقلت هذا ورش متراكم وجات الحكومات السابقة من 2004 و2000 دبا كل واحد دار فيه شوية، وانتوما بغيتو تردونا للخطاب ديال التبخيس ماشي معقول، ماشي معقول، نقولو شوية ديال أسمو.. قلتو غلطتو في هاذي ما كاين مشكل، قلتو لنا هاذي باقي ناقصة هاذي، هذا خطاب منطقي معقول.

أما الكلام العام هكا الجزافي الذي يفت في عضد الجمع بحال إلى ما كاين والو هذا لا يليق بمغرب اليوم، بالعكس، المغرب دبر مسألة الجائحة بنجاح كبير. صحيح بقيادة جلالة الملك، ولكن بتنفيذ الحكومة، بتنفيذ الحكومة تنعتزو بقيادة جلالة الملك، احنا وقت ما قال لنا التوجيهات تنفرحو، لأن تتساعدنا في المستقبل، ولكن شكون اللي تينفذ؟ كيفاش؟ الحكومة كاع ما كايناش؟ إلى ما كايناش كيفاش تينزل هاذ الشي من السما؟ شكون تيوزع الميزانيات؟ شكون تيدير الميزانية يجي يصادق عليها؟ شكون تيدوز الأجور لعباد الله؟ شكون تيمشي تيقلب على..؟ كيفاش هاذ الشي؟ يجب أن لا نبخس الناس أشيائهم.

هاذ التدبير ديال الجائحة بهاذ النجاح إلى الآن ما يزال ناجحا، هاذ التدبير كون ما كانش الاقتصاد الوطني وكانت بنيات الحماية الاجتماعية الوطنية فيها مقومات قوة راه ما يمكنش يكون، لأن الجائحة كشفت ضعفا ولكن كشفت قوة، كشفت نقصا ولكن كشفت كمالا، كشفتهم بجوج، بجوج قدينا ندبرهم، كشفت لنا جوانب ديال النقص ولكن كشفت لنا أن الإدارة ديالنا وأن الحكومة وأن البرامج السابقة وأن الاقتصاد ديالنا بتعاون الجميع وأن أسمو.. فيه أيضا عناصر قوة، وربما في السؤال المقبل غادي نرجعو لهاذ المسألة.

طيب، كاينة واحد القضية أخرى مع الأسف، صحيح دبا البطالة في 12 فاصلة شي حاجة في المائة صحيح، ولكن ما محسوبش علينا الجائحة، الجائحة محسوبة على الدنيا، القدر ديال الله، واجهناها ورغم ذلك...

آه، اسمح ليا، راه الواحد يجلس في الكرسي ويبقى غير يهضر ساهل، يخدم في الميدان هو اللي صعيب، شكرا، شكرا. ما تجبدش.. اللي هضر تنجاوبو هو، اللي ما هضرش أنا باقي موقرو.

طيب، وهاذ الأوراش ديال الحماية الاجتماعي راه مشتركة راه ماشي ماعندناش إستراتيجية، عندنا إستراتيجية وعندنا برنامج وهاذ البرنامج توضع وتعلن وأعلن فاش تدارت اللجنة الأولى ديال الحماية الاجتماعية، اللجنة الوزارية للحماية الاجتماعية، وأعلن وفيه برامج، ولكن بطبيعة الحال هو متطور أيضا متطور أيضا، كل مرة تتجتمع اللجنة التقنية وتتشوف اللي حققنا واللي ما حققناش فتتجي التعليمات ديال جلالة الملك والتوجيهات ديال جلالة الملك في بعض الخطب وتنعاود نطورو هاذي طبيعة الدنيا، هكا داير، وما كاين حتى شي مشكل ولكن هذا ورش مشترك، راه كثير من القوانين انتوما اللي صادقتو عليها، ما يمكنش تقول ليا واحد القانون ياالاه صادقت عليه وتقول ليا علاش هاذ القانون ما عدلتيهش؟ وياالاه صادقنا

مجموعين هذا ورش مشترك، وإن كان كنت أتمنى للبرلمان أيضا أن يتفاعل إيجابيا فيما يخص القانون ديال التغطية الصحية للأبوين، حتى هذا من الحماية الاجتماعية، فيما يخص مدونة التعاضد، أحد الإخوان ذكرها، راه هي موجودة عندكم متوقفة عندكم، نتمناو على الله تعاونونا ندوزو ذاك الشي بسرعة، بسرعة، يظهر لي غادي نكتفي بهاذ الشي لأن بزاف ديال الأمور إلى جيت نهضر عليها..

بعض الإخوان دارو بعض الأمور كاين بعض الأمور أنا تيبقى فيا الحال إنما برلمانيين ما خصهومش يخوضو في هاذ الشي، هو اللي صحيح جلالة الملك كلفنا جميعا،جميعا بالنموذج التنموي في خطاب خاص قال الحكومة، البرلمان والقوة الوطنية كلها، الحكومة احنا جاوبنا على المسألة ديالنا ما نشرنهاش للعموم لأن هي صيفطناها لجلالة الملك، ومن بعد شكل جلالة الملك لجنة ملكية ما يمكنش تقول ليا أنت علاش ما خرجتيش النموذج التنموي؟

دبا لجنة مكلفة راه غادية بشوية بشوية ودارت استشارات واسعة إلى آخره، جات ظروف الجائحة صعبت شوية أسمو.. ربما حتى المنظور غادي يتغير مع الجائحة، خص عاود المراجعة، فحاسبة الحكومة على هاذ الورش احنا المقترح ديالنا سلمناه للجنة، واللجنة غادي تخرج ما يمكنش تجي عندي وتقول ليا انتوما ما خرجتوش النموذج التنموي، هذا خطأ لا يليق، لا يليق ببرلماني بكل صراحة، فيه شوية الخلط والتغليط وذاك الشي لا يليق.

وما خصناش نقولو ثاني نقولو انتوما تتديرو غير منطق سياسوي انتخابي، أشنو هاذ المنطق دبا السياسوي الانتخابي؟ مرة تتقول ليا ما درتيش ذاك الشي اللي خصك تدير، إلى جيت ندير ذاك الشي اللي ندير تتقول ليا قربت الانتخابات ما تديرش، اسمحو لي هذا منطق سياسوي انتخابي هو هذا، هذيك الهضرة مواجهة رئيس الحكومة بهاذ الكلام هو سياسوي انتخابي.

أنت خصك تقول ليا هذي وعدت بها في البرنامج الانتخابي، جيتو وقلنا غادي تديرها خص تديرها ما تثيرش الانتخابات، هاذ الشي اللي خصو يكون، ماشي كلشي تيخص بمنطق الانتخابات، الانتخابات راه المواطنين تيشوفو، واش المواطنين مسالين يعني زعما .. واحد الإجراء هو اللي غادي يقلب الميزان ديال الانتخابات ولا 2 إجراءات، راه المواطنين راه دبا 4 سنين هما عارفينا وعارفينهم وعارفينكم.

إيوا ظهر اللي غنكتفي بهاذ الشي، غادي نكتفي بهاذ الشي لأن بزاف..

مأسسة الحوار الاجتماعي: أنا متفق معكم، الحوار الاجتماعي خص تكون عندو أهمية وخصنا نمأسسوه، صحيح، على كل حال الحوار الاجتماعي الآن أصبح واسعا على حسب اتفاق 25 أبريل فيه لجنة عليا للتشاور، كاين اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي، وكاين لجن جهوية وإقليمية للحوار الاجتماعي اللي خصها تجتمع 2 مرات في العام فهمتني؟

شكرا جزيلا.

المهن الحرة راه تنستشرو الحوار الاجتماعي بالنسبة لتوسيع التغطية الصحية للمهن الحرة، جميع المهن الحرة تستشار، انتوما ممثلي المهن الحرة؟ ماشي ممثلين ديالهم، ممثلي ديال المهن الحرة راه تنستقبلهم وتنستشرو معهم القطاعات كلها واحدا واحدا، الحوار الاجتماعي راه واسع جدا، راه تنقيلو أسمو.. الأجراء السي أحد الإخوان قال فعلا بأن بعض القطاعات ما كاينش حوار اجتماعي، المهم هذا.. ولكن هذا راه داخل في هاذ الحوار الاجتماعي كامل، وكاين لجنة القطاع العام ولجنة القطاع الخاص، كاين جزء كبير منه غادي الحمد لله، وأحيانا أنا علمني أحد الوزراء راه كتب ليا هنا تيقول لك أنا موجود ولكن النقابات اللي باقي ما مستعدينش.

شكرا جزيلا والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

للتذكير، الله يخليكم، راه الحوارات الثنائية ليست من تقاليد وأعراف العمل البرلماني.

طيب، الآن مازال لنا في البرنامج محور ثاني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة المستشارين، عندنا موضوع ثاني تيتعلق بـ"إستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا"، في هاذ الإطار توصلنا وتوصلتم بسؤالين من فريقين، فريق الأصالة والمعاصرة وفريق التجمع الوطني للأحرار.

السؤال، السيد الرئيس، توصلت به كتابة، واحنا تنطبقو القرار اللي اخذينا اليوم على مستوى اجتماع ندوة الرؤساء ما كاين علاش نكررو ونضيعو الوقت.

تفضلوا بالإجابة على الأسئلة اللي طرحت عليكم كتابة في هذا الباب، قبل أن أعطي المجال لممثلي الفريقين المعنيين بهذا المحور.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

هذان السؤالان المتعلقان بإستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، قبلت على مضض الإجابة عنه، لأن هذا السؤالان قطاعية، كاينة وزيرة السياحة سولوها على السياحة، وزيرة الصناعة.

فلذلك ما عرفتش واش الجواب ديالي دستوري ولا ما دستوري، لأن لا أعرف واش السؤال ديالكم دستوري ولا ماشي دستوري، لأن الدستور ينص على أن كل وزير مكلف بقطاعه ويجيب على أسئلته في قطاعه، ورئيس الحكومة يجيب على الأسئلة في السياسات العامة، فبالتالي الله يجازيكم بخير ما تحرجوناش شي مرة أخرى، وإلى غنكتب للمحكمة الدستورية نقول له قولي ليا أشنو..؟ غير معقول مادام كاينة الوزيرة

موجودة، ووزير الصناعة البارح جاوب على هاذ السؤال، أمس في مجلس النواب.

إذن، لماذا رئيس الحكومة تتدخلوه في أسئلة قطاعية؟ أعتذر على هاذ الشي، ولكن خص شوية المرة الجاية، الله يجازيكم بخير حاولو في هاذ المسألة.. ولكن رغم ذالك قلت أنا ما كاين باس، هذي مناسبة لنوضح، لنوضح لأن هاذ جوج القطاعات فعلا..

السيد الرئيس:

غير إلى اسمحتو، السيد رئيس الحكومة، إلى اسمحتو، الله يجازيكم بخير.

السيد رئيس الحكومة:

نعم أسيدي.

السيد الرئيس:

غير في إطار الفصل بين السلط، هذا مكتب المجلس وندوة الرؤساء قدرا أن هذا الموضوع أفقي يتعلق بقطاعين واسعين، ماشي بقطاع واحد، إذن لا يمكن القول بأن هاذ المحور الثاني سؤال قطاعي.

صحيح فيه جوج قطاعات، ولكن لاحظو معايا أنه عندو طابع أفقي وطابع راهني، فدون المساس بحق المكتب وندوة الرؤساء في اختيار المواضيع، احنا كاتبناكم وقبلتم مشكورين، وإذن لا داعي لإعطاء هذا الموضوع حجما أكبر مما يستحقه.

تفضل السيد رئيس الحكومة.

نقطة نظام متعلق بالتسيير السيد الرئيس؟ واش متعلقة بالتسيير السيد الرئيس؟

تفضل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

فعلا علاش أنا تدخلت، لأنه أصلا ليس هنالك ما يدعو إلى الدخول في المضمون، لأن إلى جينا ندخلو في المضمون كل واحد يقدر يكون عندو وجهة نظر، كما السيد رئيس الحكومة عندو وجهة نظرة محترمة، فبالتالي السيد رئيس الحكومة كان يكمل المداخلة ديالو، هاذي نقطة ما عندناش، هاذي دبا جات في المداخلة ديال السيد رئيس الحكومة، من حقه أن يقول ما يشاء، هاذ الشي نناقشوه من بعد، فبالتالي المداخلة ديالكم، السيد الرئيس، ما عندها معنى وإلا احنا إلى كان عندنا تقدير آخر، فحصنا ناخدو الكلمة باش حتى احنا نوضحو.

السيد الرئيس:

لا، ما عندها معنى من وجهة نظرك، عندها معنى من وجهة نظري كرئيس المجلس، من مسؤوليتي الدفاع عن استقلالية المجلس، وما عندش الحق الحكومة تملي على المجلس أشنو تختار من مواضيع، الله يخليك.

رجاءا بغيتي نقطة نظام، السيد المستشار؟ متعلقة بالتسيير؟

تفضل تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

المداخلة ديالكم احنا كأعضاء المكتب هاذ الموضوع تداولنا فيه فعلا في المكتب ومع ندوة الرؤساء، والسي رئيس الحكومة اللي تيتكلم على الوزراء هما اللي خصهم يجاوبو عليه، الوزراء ما كاينينش، الوزراء غايبين، راه عضو في الحزب ديال رئيس الحكومة قال بعض الوزارات شادين الأبواب ديالهم، راه ما كاينش الوزارة عندك السيد رئيس الحكومة اللي غيجاوبونا واللي غيتجاوبو معنا واللي غيتواصلو معنا، هاذ الشي علاش التجأنا لكم انتوما نوينا فيكم الخير، تجيو لهاذ القبة وتنورونا، واحنا اللي تنراقبوكم ماشي انتوما اللي غادي تجيو تعطيونا الدروس.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا.

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

وفق الدستور وليس وفق الهوى، الواحد غير اللي..الدستور حدد أين يتدخل رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

تفضل السيد الرئيس، تفضل، تفضل كمل الجواب ديالكم.

السيد رئيس الحكومة:

الكلام ديال السيد الرئيس على الراس والعين، ولكن ثاني لا نسيء لبعضياتنا، هاالسيدة الوزيرة موجودة، وزير الصناعة أجاب أمس بمجلس النواب، أمس.

السيد الرئيس:

الله يخليكم الإخوان، دبا عودة عودة للموضوع، السيد الرئيس غيستمر في الجواب.

السيد رئيس الحكومة:

خص يعطيني الإذن، يعطيني الإذن نهضر إلى اعطيتني الإذن نستمر.

السيد الرئيس:

تفضلو، ولكن تنشوف، السيد الرئيس، نقطة نظام متعلقة بالتسيير؟ ما نعطيوش هاذ الموضوع عاوتاني.. تفضل.

المستشار السيد عادل البراكات:

السيد الرئيس،

راه تم الاتفاق عليهم في ندوة الرؤساء، ربما السيد رئيس الحكومة إلى كان تيشوف بأنه راه خطأ دستوري كان يعلم المجلس قبل، وكان اليوم اجتماع نراجعو الأمور ديالنا ماشي يجي رئيس الحكومة أمام المغاربة ويقول أنه راه خطأ.. كان هاذ الشي تراجعو، السيد رئيس الحكومة، من قبل وناخذو الأمور ديالنا بجدية ونعاودو نتفقو أش نديرو ماشي قدام.. (كلام غير مسمةع).. بحال إلى جالسين هنا في (l'hôpital) هنا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة، تفضل السيد رئيس الحكومة.

السي حامي الدين، أرجوك دبا باش نستانفو العمل، دبا راه واخا تتقولو نقطة نظام متعلقة بالتسيير راه ما متعلقة لا بالتسيير ولا يحزنون، راه السيد رئيس الحكومة دار ملاحظة احنا جاوبنا على الملاحظة، ونخليو السيد رئيس الحكومة يكمل المداخلة ديالو، وملي غنتلاقاو في إطار اجتماع ندوة الرؤساء واجتماع المكتب آنذاك غنتداولو.

إيوا صافي.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ونحن نعتبر بأن هاذ الجملة الأخيرة هي عين الصواب، لا يجوز أنه في الجلسة العامة أن نقوم بمقاطعة السيد رئيس الحكومة من حين لآخر. السيد رئيس الحكومة له كامل الحرية في أن يقول ما يشاء وفق ما يمنح له القانون الداخلي وأيضا الدستور، ونحن أيضا لدينا جلسة ندوة الرؤساء التي نقيم من خلالها السير العادي للجلسة.

نحن حرصا على السير العادي للجلسة، ألتمس منكم، السيد الرئيس، الحرص على الهدوء داخل القاعة وعدم مقاطعة السيد رئيس الحكومة.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

سأعتبر كأنني لم أسمع شيئا، ولذلك غنعتبر بأنني ما سمعتش حتى شي حاجة، وأعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة لاستئناف الحديث ديالو.

المستشار السيد أحمد تويزي:

اعطيتوني الكلمة ولا ما اعطيتوش الكلمة؟

السيد الرئيس:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

.. أنه ما خصناش نقاطعو رئيس الحكومة، ولكن ما خصوش يقول اللي بغا، ما خصوش يقول اللي بغا، خصنا نجاوبو عليه احنا تنتحملو المسؤولية داخل المكتب، وتحملتم المسؤولية داخل ندوة الرؤساء واتفقتو كذلك على أن هاذ الأسئلة توجه لرئيس الحكومة، وما يجيش رئيس الحكومة يقول لنا احنا ما تنعرفوش، هو رئيس الحكومة مسؤول على أعضاء الحكومة، إلى سولناه في أي قطاع خصو يجاوب، ماشي يقول لنا احنا انتوما في المكتب وانتوما.. وأنت، السيد الرئيس، راه كنتو، حتى انتوما كنتو في ندوة الرؤساء، ما يمكنشاي نقولو أنه ما كانش يتدار هاذ الشي وما كانش يتدار وغلطنا وخصنا ما نقاطعوش رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة توجه إلى الشعب يهضر مع الناس، حتى احنا تنتوجهو للشعب وتنقولو لهم رئيس الحكومة... ما يمكنش، ما يمكنش يقول ذاكشي اللي خارج النطاق، احنا ما نقاطعوهش، من حقنا نحترموه، ولكن ما يقولش اللي بغا، إلى قال اللي بغا حتى احنا غنقولو اللي بغينا، لا أ السي أنت.. إيوا (exactement)..

السيد الرئيس:

أرجوكم

المستشار السيد أحمد تويزي:

صافي نقولو اللي بغينا، اتفقو الناس تداولو الناس بلا ما..

السيد الرئيس:

السي تويزي، السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار المحترم، أرجوكم، أرجوكم، السيد المستشار المحترم، راه ما اعطيتش لك الكلمة السيد المستشار المحترم، أرجوك أرجوك، الله يعاودي. راه انتوما أساتذة في الضوابط.

دبا أرجوكم نغلقو هاذ القوس ونستمعو للسيد رئيس الحكومة في الجواب ديالو دون ما نلقاو المزيد، منين غنجتمعو في إطار المكتب وندوة الرؤساء غنتداولو في هاذ الموضوع.

السيد رئيس الحكومة دار ملاحظة، وهو حقه المطلق اللي ما تينازعو فيه حتى شي واحد، ورئيس المجلس ورئيس الجلسة المؤتمن على استقلالية السلطات درت ملاحظة، وهذا حقي المطلق، باقي التفاصيل الأخرى غنتناقش في إطار اجتماع ندوة الرؤساء.

تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

على كل حال، المهم.. صحيح أن السياحة والصناعة هي من أكثر، من بين القطاعات التي تضررت بسبب انتشار جائحة كورونا، وهو ما حذا بطبيعة الحال بالحكومة في سياق مواجهة تأثيرات الجائحة باتخاذ عدد من الإجراءات من أجل استئناف ودعم النشاطين السياحي من جهة والصناعي من جهة أخرى، بالموازاة مع إطلاق ورش إنعاش الاقتصاد.

بالنسبة للسياحة يمكن أن أقول باختصار بأن القطاع السياحي بوصفه

قطاع مهم جدا ويشغل أكثر من نصف مليون شخص بصفة مباشرة بطبيعة الحال وأكثر من ذلك بصفة غير مباشرة، ويساهم بنسبة 7% من الناتج الداخلي الخام مباشرة، وإيرادات السياحة عالية جدا بالنسبة لبلادنا، لكن نشاط القطاع السياحي عرف انتكاسة كبيرة دوليا ووطنيا، جراء تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وما واكب هذه الجائحة من إجراءات احترازية صارمة فيها إغلاق الحدود، فيها توقيف الطيران، فيها عدد من الإجراءات الأخرى أثرت في قطاع السياحة تأثيرا مباشرا، وهو ما أدى إلى تراجع عدد السياح الوافدين في بلادنا بنسبة 77% شهر غشت 2020، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، وبانخفاض عدد السياح غير المقيمين بالمغرب بنسبة 73.7% و80.5% بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج.

كما تراجع عدد ليالي المبيت بالمؤسسات المصنفة بحوالي 69%، مسجلا ما مجموعه 5 دالمليون و78 ألف ليلة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر 2020، وتراجعت أيضا الإيرادات السياحية بما مجموعه على الأقل على الأقل 24 مليار درهم، وهو ما يعادل نسبة 60%، وانخفض أداء نسبة الملء بـ48% ليصل إلى 13% في حدود في نهاية شهر غشت من هذه السنة. هذا طبعا بالإضافة إلى التأثيرات الكبيرة على مختلف مهنيي القطاع وعلى القطاعات الاقتصادية التي تدور في فلك هذا القطاع وتتفاعل معه وقد تأثرت كثيرا بتقلباته.

وقد عملت الحكومة جادة في سياق مختلف الإجراءات التي اتخذت في هاذ المجال ديال القطاع السياحي، اتخذت عدد من الإجراءات بعضها آني بعضها متوسط المدى وبلورة عدد من التصورات المستقبلية واضحة، وقد تم التوقيع يوم 6 من شهر غشت على عقد برنامج 2020-2022، مع بلورة مخطط إنعاش قطاعي يؤطر التزامات كل من القطاعين العام والخاص لإنعاش السياحة، وتمت برمجت هاذ عقد البرنامج في 21 تدبير يرتكز حول 5 محاور أساسية هي:

- أولا، الحفاظ على مناصب الشغل واستدامة التوظيف؛
- ثانيا، الدعم الاقتصادي والمالي للإنعاش؛
- ثالثا، تحفيز الاستثمار؛
- رابعا، تحويل أداة الإنتاج؛
- خامسا، تفعيل وتعزيز الطلب السياحي.

وحرصا على ضمان التنزيل الأمثل لهذا المخطط، تم اتخاذ مجموعة من الخطوات والتدابير الكفيلة بتحقيق أهداف البرنامج التعاقدي منها:

أولا، على المستوى الاجتماعي:

أصدرنا المرسوم رقم 2.20.659 القاضي بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض، والقانون رقم 99.15 حول إحداث نظام المعاشات الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين، والتي تهم فئة المرشدين السياحيين؛

ثانيا، تعزيز تدابير السلامة الصحية: من خلال عدد من الإجراءات اللي تدارت في إطار سياق مواجهة جائحة كورونا على المستوى الصحي والوبائي؛

ثالثا، تدعيم الجانب الاقتصادي وفي مقدمتها منح تعويض جزافي لفائدة الأجراء العاملين بالقطاع والمرشدين السياحيين المستقلين لفترة من فاتح يوليوز لـ31 دجنبر، هذا من القطاعات التي أتى قانون المالية التعديلي وأسس لإمكانية هذيك الإجراءات الاجتماعية ديال تعويض جزافي شهري للأجراء أن يمدد بالنسبة لبعض القطاعات، ووفق عقد البرنامج ووفق مرسوم خاص، إذن تعطى هاذ التعويض الجزافي لهؤلاء الأجراء في القطاع السياحي وهو من القطاعات التي أستثنيت، إذن؛

- تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- تمديد آجال سداد القروض البنكية، وتمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات الإضافية لفائدة الأجراء.

وأيضا عدد من الإجراءات الأخرى بطبيعة الحال هوما المقاولات داخلة مع مختلف الإجراءات التي اتخذت بالنسبة للمقاولات عموما "ضمان أوكسجين"، إقلاع المقاولات الصغيرة جدا و"إقلاع" للسياحة والفندقة هذي خاصة بالسياحة، و"ضمان إقلاع" خاص بالفندقة وعدد من الآليات الأخرى للتمويل وللضمان التي إما عامة وإما خاصة بالقطاع السياحي.

ولكن، الحمد لله، على الرغم من الجهود التي تمت هناك تطور خفيف جدا في استقبال السياح هناك واحد التطور خفيف جدا، على الرغم من أنه قد اتخذت عدد من الإجراءات، وآخرها تخفيف إجراءات السفر بالنسبة للرحلات الدولية، وهاذ التحسن البسيط غير كافي، غير كافي بكل صراحة، لأن ماشي مشكل هو بالنسبة لنا احنا نديرو التخفيفات وإنما خص الدول أيضا الأخرى تخفف، وبالتالي هاذ التحسن الخفيف لم يكن كافيا، ومن المنتظر أن يستمر هذا التحسن، ولكن ببطء شديد، وذلك في علاقة مع عودة حركة الطيران لأن حركة الطيران العالمية كلها ما تزال في حدها الأدنى لحد الساعة.

فبعد نقص في تلك الحركة بـ 77% في شتنبر انتقلت لـ71% في أكتوبر ثم إلى 68% في النصف الأول من نونبر، يعني حركة الطيران تتزيد دوليا وإقليميا ووطنيا، تتزيد بتدرج واحد النسبة بسيطة جدا، فلذلك الآفاق ما تزال فيها صعوبات، بطبيعة الحال هذاك الدعم ديال الأجراء غادي يستمر حتى لـ31 دجنبر، يبدو أنه لابد من حوار جديد لفرز آليات أخرى بعد 31 دجنبر.

بالنسبة للصناعة أيضا الصناعة هي من القطاعات التي تضررت بفعل جائحة "كوفيد-19"، وخصوصا بفعل توقف التصدير، الصناعات المصدرة تضررت كثيرا، لأن الدول التي نصدر إليها أو القطاعات اللي تنصدرو ما بقاتش الإقبال عليها عالميا، وبالتالي كان هناك صعوبات كثيرة، وهنا اتخذت

الحكومة عدد من الإجراءات، عدد من الإجراءات:

أولها، مواصلة دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، وخصوصا في مجال الصناعة وإن كان بعضها عام، من خلال برنامج الاستثمار التكنولوجي "كوفيد-19"، أو من خلال واحد تقديم الاستشارة الخبرة التقنية وتمويل هذه الخبرة التقنية والاستشارة بالنسبة لعدد من المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا في ميدان الصناعة، وخصوصا المقاولات المبتكرة، وهذا عدد كبير من المقاولات استفادت من هاذ الآليات.

ثانيا، تفعيل إستراتيجية المغرب الرقمي فيما يخص المقاولات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجية الحديثة، حيث قامت وكالة التنمية الرقمية بإطلاق منصة خاصة تهدف بالأساس إلى رقمنة عملية لمعالجة مختلف طلبات المقاولات الراغبة في الحصول على علامة المقاولة الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجية الحديثة، بغية الاستفادة من بطاقة الأداء الدولية الصادرة عن مكتب الصرف وسيتيح هذا الإجراء إمكانية الأداء بالعملة الصعبة الخدمات المستوردة المرتبطة بأنشطة المقاولات في حدود 500 ألف درهم في السنة؛

ثالثا، تأهيل بنيات الاستقبال الصناعية: من خلال إنشاء وتوسيع وإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق التسريع الصناعي في مختلف المدن المغربية؛

استبدال الواردات بمنتوجات صناعية محلية: وهذا تدار لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا، وأنتم تعرفون الجهد الكبير اللي دارتو الحكومة مع القطاع الخاص لإنتاج الكمامات لإنتاج عدد من الأدوات الأخرى، لإنتاج المعقمات، ولى عندنا الآن احنا 100% ديال الحاجيات الوطنية الآن في هاذ المواد كلها وما أكثرها، وخصوصا المستعملة صحيا وطبيا أو وقائية لمواجهة جائحة كورونا، الحمد لله، في ظرف شهرين وشهرين ونصف استطعنا مباشرة يكون عندنا الاكتفاء الذاتي بل والتصدير، الكمامات بدينا تنصدرو لـ 11، 12 دولة، وأيضا عدد من الأدوات الأخرى، وهذا شيء غير مسبوق بسبب الجهود والتشارك بين القطاع العام والقطاع الخاص، والحمد لله كان عندها نتائج إيجابية كبيرة.

لكن أيضا هناك دعم لعدد من القطاعات الصناعية اللي باش نديرو واحد العملية ديال استبدال الواردات بمنتجات محلية، وقد أتاح التحليل التفصيلي للواردات لـ 16 قطاع صناعي تحديد مبلغ 34 مليار درهم من الواردات التي يمكن استبدالها بمنتوجات صناعية محلية بحدود سنة 2023، من مجموع 183 مليار من الواردات، وهذا شيء مهم جدا، يعني غادي نحولو الجائحة اللي هي أزمة إلى فرصة، إلى فرصة لتقوية القطاع الصناعي الوطني، وفي هذا المجال، في هذا المجال وقعت 17 اتفاقية استثمارية، 8 منها في قطاع الصناعة الغذائية، 4 في قطاع النسيج والجلد، 3 في قطاع الصناعات البلاستيكية والتعبئة والتغليف والصناعة البلاستيكية الموجهة للقطاع الفلاحي والكهرباء والإلكترونيك وغيرها.

ما هي نتائج الإجراءات المتخذة في قطاع الصناعة؟

بطبيعة الحال خصني نشير لواحد النقطة أخرى، وهو إنشاء بنك مشاريع في المجال الصناعي لتحفيز الاستثمار والإنتاج الوطني من خلال إبراز الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات، وقد أعلن قطاع الصناعة منذ أيام فقط عن إضافة 100 مشروع جديد في هذا البنك، وهذا البنك هو متاح للمقاولين الشباب المغاربة ليستفيدوا منه، اللي عجبو شي مشروع معين باش يتبناه، وآليات التمويل المعروفة يمكن أن تمولهم ليستطيع أن يتبنى هاذ المشروع الصناعي. وبطبيعة الحال هاذ المشروع الصناعي يأخذ بعين الاعتبار هاذ العملية ديال العمل لتحويل الواردات إلى إنتاج محلي، بمعنى أنه كاين سوق، كاين حاجية وطنية لهذه المواد التي ندعم في موضوع تصنيعها.

ما هي نتائج الإجراءات المتخذة على قطاع الصناعة؟

أولا، فيما يخص مؤشر التشغيل، بالنسبة لمناصب الشغل في القطاع الصناعي بعد أن عرفت انخفاضا ملحوظا في شهر أبريل من سنة 2020، بما يناهز 42% من مجموع المناصب المسجلة في شهر فبراير 2020، بدأ هذا المؤشر في التحسن تدريجيا، حيث أصبحت مناصب الشغل في شهر يوليوز 2020، تساوي 93% من المناصب المسجلة في القطاع الصناعي في شهر فبراير 2020.

وقد استطاعت بعض القطاعات الصناعية، معنى ذلك تقريبا القطاع الصناعي عموما استعاد جزء مهما من فاعليته 93% من مناصب الشغل، هذا شيء مهم، معنى ذلك أنه مع التطور في هاذ الشهر إلى جاتنا الإحصائيات النهائية ديال نونبر، وفي هاذ الشهر يمكن أن يستعيد عافيته كاملة، وقد استطاعت بعض القطاعات الصناعية أي استعادت عافيتها سريعا، فمناصب الشغل المسجلة في شهر يوليوز في قطاع الأدوية مثلا، استرجعت بالكامل.

وعلى مستوى قطاع السيارات، فإن 97% من مناصب الشغل المسجلة في شهر فبراير 2020، قد استرجعت نشاطها داخل مقاولات هذا القطاع، وقد تجاوز عدد مناصب الشغل في يوليوز 2020، في قطاع السيارات مستواه المسجل في يوليوز 2019 بما يزيد عن 1577 منصب شغل.

كما استعادت القطاعات الأخرى، قدراتها في شهر يوليوز 2020 عبر إعادة تشغيل نسبة مهمة من المناصب المسجلة في شهر فبراير 2020، كنديرو دائما المرجع هو فبراير 2020 لأن قبل الجائحة مباشرة، قبل ما تبدا التأثيرات ديال الجائحة، ويتعلق الأمر بقطاع النسيج والملابس والجلد، حيث تم إعادة تشغيل ما يفوق 92% من مناصب الشغل، قطاع الأفشورينغ 96%، قطاع الكهرباء والإلكترونيك 95%، وقطاع الكيمياء والشبه الكيمياء 94%.

أما بعض القطاعات الأخرى فقد سجلت معدلات استرجاع مناصب الشغل لا بأس بها، وأقل من ذلك في ظل الظرفية العالمية التي تمر بها هذه القطاعات، وعلى سبيل المثال: قطاع الطيران إذ استرجع تقريبا 89% وقطاع الصناعات الغذائية 87%.

مؤشر التصدير الصناعي، وهذا مؤشر موضوعي، واضح، التصدير، لقد ناهزت قيمة صادرات القطاع الصناعي في 9 أشهر من سنة 2020، مبلغ 185 مليار درهم، أي بانخفاض يساوي 13% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019، يعني 9 أشهر الأولى حتى لآخر شتنبر، 9 أشهر الأولى من هاذ السنة، عرفت ناقص 13% من صادرات القطاع الصناعي، وهذا متفهم، لأن حتى المستوردين غيتوقف الاستيراد ديالهم، غير أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الأرقام المتعلقة بما بعد شهر شتنبر، لشهر شتنبر منفردا وما بعد شهر شتنبر، فسنجد أن صادرات القطاع الصناعي قد أصبحت تعرف نشاطا يفوق المستوى المسجل في نفس الشهر من سنة 2019، إذ بلغت صادرات قطاع الصناعة في شهر شتنبر 2020، ما يناهز 24 مليار درهم، بزيادة 17% عن صادرات شهر شتنبر 2019، وهذا مؤشر خير، أن الصناعة ستستعيد كل عافيتها، وخصوصا في القطاعات التي استعادت العافية دوليا، لأن يمكن نقول بأن قطاع واحد، باقي فيه الصعوبات دولية هو قطاع ديال صناعة الطيران اللي هو قطاع باقي ما تحركش عالميا، فلذلك باقي فيه بعض الصعوبات وطنيا.

أما القطاع ديال السيارات، الحمد لله، فهو قريبا يسترجع عافيته كاملة، بل أكثر من هذا هناك إستثمارات جديدة أعطيت انطلاقتها في الأيام الأخيرة في مجال الصناعة، وراه سمعتو غير هذي أيام معدودة، المجموعة الأمريكية الرائدة عالميا "ADIENT" التي ستنشئ مصنع لإنتاج أغشية مقاعد السيارات باستثمار يفوق 15 مليون أورو، من المنتظر أن يوفر 1600 منصب شغل، وهناك أيضا مستثمرين آخرين يقبلون على بلادنا، ذلك أن واحد العمل كان تدار في البداية في الإستراتجية ديال مواجهة الإشكالات ديال نقص الصادرات الصناعية، هو العمل على التموقع عالميا في وضعية ما بعد كوفيد، كانت دراسة خاصة وكانت متابعة، وخصوصا من القطاعات المعنية: المالية، التجارة والصناعة، بعض القطاعات الأخرى.

التحولات اللي وقعت ما بعد كوفيد فالعلاقات العالمية، صناعيا وتجاريا، خص المغرب يتموقع فيها، أشنو هو معناه؟ معناه الناس كيتبدلو، هاذيك (la délocalisation / la relocalisation) هاذي واحد العملية خاص المغرب يستافد منها، الناس اللي كيتحولو من قارة إلى قارة، إلى جاو يتحولو لهاذ القارة الأوروبية وما حولها خص المغرب يكون عندو حصة من هذه التحويلات ديال الاستثمار اللي كتجيه، كتقرب إلى المستوردين ديالها وإلى المستهلكين لمنتوجاتها، وأظن بأن المغرب غادي يستافد من هاذ الدينامكية بسبب العمليات الاستباقية التي قامت بها الحكومة في هاذ المرحلة.

ونسجل كذلك، الدينامكية التي عرفتها صادرات القطاعات الأخرى في شهر شتنبر 2020، مثلا صادرات قطاع النسيج حتى هي ارتفعت في شتنبر والملابس والجلد في شهر شتنبر 2020 بـ 11% مقارنة مع شهر شتنبر 2019 وقطاع الصناعات الغذائية بـ 16% في نفس الشهر، وأنتم تعرفون أن الصناعات الغذائية من القطاعات الواعدة جدا لبلادنا، وهذا نتيجة للسياسة الحكيمة التي نهجتها بلادنا منذ عهد جلالة الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه، وتابعها جلالة الملك محمد السادس، في إعطاء القطاع الفلاحي أهمية كبيرة وإعطاء قطاع الماء أهمية كبيرة، مما جعل أن بلادنا في عز الجائحة والعالم يتخبط في وجه هذه الجائحة، المواد الغذائية لم تنقطع، بل بقيت وبنفس الأثمان تقريبا، وبقيت سلاسل التوزيع والبيع وأيضا حتى الإنتاج بقيت مستمرة، وهذا شيء مهم يدل على أن هناك إيجابيات كبيرة في قطاعنا الاقتصادي، نستفيد منها في ظل هذه الأزمات.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أعطي الكلمة الآن لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عادل البراكات:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان،

والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني وأخواتي المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الحقيقة استمعنا بإمعان للمداخلة ديالكم حول قطاع السياحة والتداعيات ديال جائحة كورونا على هذا القطاع، ربما نحن نتفق السيد الوزير، بأن قطاع السياحة في العالم شلت حركته الاقتصادية، احنا متفقين، ولكن ما الفرق بيننا السيد الوزير وبين الدول الديمقراطية والدول المجاورة ديالنا؟ علاش القطاع السياحي في الدول المجاورة دغيا تعافى وبدا كيسترجع المكانة ديالو والقوة ديالو؟ احنا تنشوفو السياحة في البلاد ديالنا بحال إلى كانت مشدودة بشي حاجة، دغيا غير جات الجائحة وكلشي بان العيب في كلشي السيد رئيس الحكومة.

وهذا.. أوجه كذلك كلامي إلى السيدة الوزيرة المحترمة، مكلفة بقطاع السياحة، قطاع السياحة ديالنا، السيدة الوزيرة، راه جات الجائحة عرات القطاع كاملو، ربما انكباب الحكومة على القطاع غير المهيكل، ما هكيكلتش

هاذ القطاع، ربما نتمنى مستقبلا، السيدة الوزيرة، أننا نستحضر هاذ الجائحة ونصحح أخطائنا ونمكن هاذ القطاع، إن شاء الله، أن يكون أكثر مناعة، لا قدر الله، إلى جات شي جائحة أو غير..

اليوم، الحكومة مطالبة بهيكلة هاذ القطاع، السيد رئيس الحكومة، اليوم، مجموعة ديال الناس المتدخلين في قطاع السياحة جاتهم السكتة القلبية، الناس ما كانوش ناويين هاذ الجائحة، ولكن دايرين أمل كبير على الحكومة أنها توقف معهم، السيد رئيس الحكومة. اليوم تنشوفو المتدخلين في القطاع، نقول لك الصناعة التقليدية، السيد رئيس الحكومة، الصناع التقليديين، اليوم ما عندهومش ما يأكلو الصناع التقليديين، اليوم إلى كنهضرو على الصناع التقليديين كنهضرو على الدرازة، الحدادة، مالين النحاس، مالين الفضة، مالين.. جميع المتدخلين، اللي كيبيعو الجلاليب، اللي كيبيعو البلاغي، مالين النعناع، مالين كلشي، نعطيك مثال السيدة الوزيرة، مدينة مراكش، مدينة مراكش من أقوى المدن إلى ما نقول المدينة رقم واحد سياحيا في المغرب، وكندخل مجموعة ديال المعاملات وكنتعطي للبلاد واحد الحجم كبير ديال العملة الصعبة.

السيدة الوزيرة،

نعطيك أبسط مثال: الكواتشة ديال مدينة مراكش باعو هاذوك العيودان ديالهم ما عندهومش باش يوكلهم، سمحو فيهم، كاين اللي شاريه 2 المليون، كاين اللي شاريه 3 المليون، لولا تدخل الأعيان والناس ديال المدينة اللي كل واحد تبنى واحد من هاذوك العيودان وعطاوهم ما يأكلو، الناس ما لقاوش باش يشريو بالة ديال التبن ديال 30 درهم، السيدة الوزيرة، وكنقولو احنا القطاع السياحي مزدهر والقطاع السياحي تندخلو منو الفلوس وتنفتخرو بالقطاع ديالنا.

آن الأوان، السيدة الوزيرة، لهيكلة هاذ القطاع، آن الأوان، السيدة الوزيرة، باش توقفو على هاذ القطاع، لأن مستقبلا، إن شاء الله، باش يسترجع العافية ديالو.

نقدر نقول لك، السيد رئيس الحكومة المحترم، النقل السياحي، اليوم مجموعة ديال المستثمرين مشاو اقتناو النقل السياحي، ولكن فين هي الحكومة؟ الحكومة غائبة السيد الوزير، خلت الحكومة، بعدت الحكومة وخلت الأبناك بينها وبين هاذ الناس كتدكدك فيهم، اليوم واحد السيد شرا واحد النقل السياحي باش يصور بيه واحد الطرف ديال الفلوس ومخدم معه شيفور ومخدم معه شيفور آخر، 2 ديال الناس، كيترزقو على الله، ولكن، السيد رئيس الحكومة، خليتوهم بينهم وبين الأبناك دكدكاتهم الأبناك، حجزو عليهم الأبناك، واش هاذ الناس اللي كنقولو اليوم، الحكومة تطلب من الطبقة المتوسطة أنها تتضامن معها ودارت ليها واحد الضريبة تضامنية، راه خص العكس، السيد رئيس الحكومة، راه خص الحكومة اللي تتضامن مع هاذ الناس.

اليوم مطالبين أنتوما تضامنوا مع هاذ الطبقة المتوسطة اللي تنقولو صمام الأمان ورافعة للتنمية، هذا غير كلام، السيد الوزير، ترفعو الشعارات وتنوصلوه للمغاربة.

اليوم، السيد الوزير، راه خصكم تعطيو التعليمات ديالكم للأبناك، راه عندنا 6 ديال الأبناك ولا 7 اللي شادين المارشي ديال المغرب، إلى ما نقول راه دارو امتداد في إفريقيا، هاذ الناس ما يمكنش اليوم واحد كان كيصور 10 ألف درهم، 12 ألف درهم 8 ألف درهم، كيخلص المدرسة، خليتو المدرسة لجشع ديال المدارس الحرة، السيد الوزير، كنقول لهم، كنصيفط لهم ولادهم، الأولاد ديالهم كيقول لهم خصكم تخلصو، راه لا يعقل السيد الوزير، واش تيخلص 2000 درهم في المدرسة، تيخلص 3000 درهم ولا 4000 درهم في (la traite) ديال الدار، تيخلص 4000 درهم في (la traite du transport touristique) ديالو، أين الحكومة؟ راه هنا فين بغيناكم، هنا فين بغينا الحكومة توقف قدام المغاربة، وإلى هاذ الشي اللي تنقول أنا ما صحيحش ربما المغاربة ها هوما كيتصنتو لنا، اليوم خصكم توقفو مع هاذ الناس وتقولو للأبناك هزو عليهم يديهم، اليوم السيد رئيس الحكومة، إهزو عليهم الأبناك يديهم، حتى تسترجع القطاع، تنتمنى أنه يسترجع.. الحمد لله، نشكر صاحب الجلالة على حملة التلقيح اللي غادي تجي، وغادي يسترجع القطاع العافية ديالو تدريجيا، عاد نقولو لهاذ الناس خلصو.

ونقدر نقول ليك، السيد الوزير، وها الوزراء، أنتوما قدامي السادة الوزراء والسيدتين الوزيرتين، واش 2000 درهم غادي تعيش واحد من الطبقة المتوسطة؟ بالله عليكم دبا 2000 درهم؟ ديرو راسكم بلاصة هاذ المواطن المغربي؟ كنقول القطاع المهيكل اللي تيتخلص بـ2000 درهم، أما القطاع غير المهيكل حدث ولا حرج، هاذوك الحرايفية مساكن اللي تيقول ليك راه الحرفة تتغني وتتعيش، راه السيد الوزير دبا الحرفة ولت تتفقر، ما بقات تتغني، ما بقات تتعيش راه ولت تتفقر. وديرو بلاصتكم، السيد رئيس الحكومة، قدام هاذ الناس وشد 2000 درهم وعندك أولادك كتقريهم بجوج وعندك (la traite) ديال الدار وديال الطوموبيل والمعيشة اليومية، واش هاذ الناس أش خصهم يديرو هاذ الناس؟ راه خصهم يديرو صباعهم فاذنيهم السيد الوزير، راه خصهم يحماقو هاذ الناس.

إيوا اليوم، السيد رئيس الحكومة، خصك توقف قدام هاذ الناس، توقف معهم وتعطي الدعم ديالك المالي الكافي لإعادة العافية لهاذ القطاع السياحي، السيد رئيس الحكومة.

تنقولو، السيد رئيس الحكومة، تنقولو السياحة الداخلية، اليوم بغينا نساهمو، اليوم كاينة الجائحة، السياح ما كيجيوش عندنا، (donc) احنا نسدو هاذ السياحة صافي نمشيو نديرو حرفة أخرى؟ كاينة السياحة الداخلية السيد الوزير، هاذ الناس اللي عندهم هاذ المنشآت الكبيرة الفندقية في المغرب كاملو من طنجة حتى للكويرة كاملها أوطيلات، إيوا وقفو مع صحاب المنشئات الفندقية وشجعو الطبقة المتوسطة، شجعو المغاربة

أنهم يدورو يشوفو البلاد ديالهم باش تكون واحد الحركية داخلية، بعدا (au moins)، السيد رئيس الحكومة يكون واحد الشوية ديال الناس يتمعشو شوية، تكون سياحة داخلية، هاذ مول المنشأة الفندقية.

السيد رئيس الحكومة، علاش الدولة ما تدعمش هاذ المنشآت بواحد 50% والمواطن المغربي يعطي 50%؟ إلى كنت غادي نمشي لواحد الفندق ونخلص 1000 درهم أنا وليداتي نمشي نخلص واحد 400 درهم، منها تنشجع السياحة ومنها الدولة حتى هي تتشجع هاذ أصحاب المنشآت الفندقية، ما تكونش السيد الوزير واحد (la crise) في هاذ السياحة، لأن السياحة راه قطاع، قطاع متشعب وقطاع تيعيش منو ماشي غير الناس ديال السياحة، الناس المرتبطين بالقطاع، راه تيعيش منو الخضار، تيعيش منو الجزار، تيعيش منو مول الحانوت، تيعيش منو مول الطاكسي، تيعيش منو، شحال من واحد تيعيش منو من هاذ القطاع، السيد رئيس الحكومة المحترم.

ربما نقدر نقول لك، السيد الوزير، على وكالات الأسفار، اليوم الحكومة دارت واحد الدعم للمقاولات.. وكالات الأسفار راه ما استافدوش، السيد رئيس الحكومة، من دعم المقاولات، لأن البنكة كتمشي ليهم لحجم ديال الأرباح ديالهم ما كتمشيش ليهم لرقم المعاملات.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات الوزيرات والسادة الوزراء،

في البداية لابد أن ننوه ونبارك ونهنئ جلالة الملك على هذه الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا بفضل حنكته وتبصره ونظرته الاستباقية وشجاعته، معتزين باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمغربية الصحراء الثابتة وسيادة المغرب على أقاليمه الصحراوية، وهو قرار وإنجاز تاريخي ومنعطف وتحول كبير في مسار قضيتنا العادلة إنصافا للمغرب.

وما الاعتراف الدولي المتواصل عبر فتح قنصليات في حواضرنا الجنوبية، لدليل قاطع على عدالة قضيتنا وعرفانه بقوة ومكانة المملكة المغربية ومصداقيتها بين الأمم والشعوب،، وعلينا كمغاربة أن نكون معبئين يد في يد لتعزيز الإجماع الوطني عبر تجاوز الحسابات والمزايدات والثقة في بلادنا ومؤسساتنا.

السيد رئيس الحكومة،

أشكركم على جوابكم الواقعي والموضوعي والصادق حول الظرفية التي يعيشها القطاع الصناعي والسياحي عموما، أوضاعا أفرزتها الجائحة بما فيها الجانب الإيجابي الذي جعلنا كمغاربة قادرين على رفع التحدي، خصوصا عندما نبدع الحلول في مواجهة مثل هذه الأزمات، أبدعنا الكمامات وأجهزة التنفس الصناعي، إضافة إلى اعتماد منظومة دعم خففت من وطأة الجائحة على المجتمع، وهذا شيء إيجابي جدا، سيسجله التاريخ بمداد من الفخر والاعتزاز لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد رئيس الحكومة،

لقد عرف قطاع الصناعة في بلادنا، تطورات إيجابية جدا، جعل، ولله الحمد، المغاربة يحسون ولأول مرة أن لهم وزارة للصناعة من خلال فريق عمل منسجم بمعية المهنيين المغاربة ورجال الأعمال، الذين نشكرهم بالمناسبة على كل التضحيات التي يقومون بها، من أجل خلق الثروة وإبداع الحلول لتشغيل العاطلين وخلق دورة اقتصادية تساهم في الإنتاج الوطني وتساهم في تعزيز الناتج الداخلي الوطني وتعزز موارد الدولة من العملة الصعبة، حيث ساهم المخطط الصناعي في شقه الأول والثاني في تعزيز قدراتنا وإمكانياتنا الصناعية عبر كل المنظومات الصناعية، والتي قمتم، السيد رئيس الحكومة، بتعدادها في عرضكم، جعلتنا ولله الحمد في مراتب متقدمة، بل أكثر من ذلك تجاوزنا الأرقام المسطرة، منها صناعة السيارات كأحد المهن العالمية الرائدة في العالم، استوعبت أكثر من 48 ألف منصب شغل، حيث أصبحت من أولى القطاعات المصدرة في بلادنا، والأرقام التي تضمنها جوابكم تشير بالملموس إلى الأهمية أو بالأحرى الدينامية الكبيرة التي تركها القطاع في أداء الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من ظروف الجائحة، استطاعت جل المنظومات الصناعية، والتي تصل إلى 54 منظومة أن تعود لها عافيتها، كما استطاع بعضها بفعل إبداع مغربي خالص أن تعيد النظر في منظومة إنتاجها، كالنسيج الذي يعيش صعوبات مرتبطة أساسا بالمنافسة الشرسة رغم الجهود المبذولة، خاصة وأن أسواقنا كانت مفتوحة عن آخرها للعملاقين الصيني والتركي.

وبالمناسبة أهنئ الحكومة على التدابير الجمركية الصارمة التي جاءت بها في قانون المالية، رقم 65.20 للسنة المالية 2021 في مواجهة هذا الإغراق، من خلال الرفع من الرسوم إلى أقصى مستوياتها لتشجيع المنتوجات الوطنية، لذلك السيد رئيس الحكومة، يجب أن يتوجه مجهودكم لضمان الإلتقائية.

لذا، يجب أن ينخرط الجميع في الاشتغال على الجودة ودعم المخططات الوطنية الأخرى التي تتقاطع مع القطاع الصناعي، وعلى رأسها مخطط "أليوتيس" ومخطط "الجيل الأخضر" الذي يشتغل على تأهيل العنصر البشري وعلى التسويق، فالمطلوب إذن هو انخراط جميع الجماعات الترابية، والتي يجب أن تلعب دورها في تأهيل الأسواق النموذجية وتعميم الأقطاب

الصناعية وتهيئ أحياء صناعية، خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، لدعم الصناعة التحويلية، على رأسها الصناعة الغذائية، خاصة وأن مخطط المغرب الأخضر أفرز لنا نتائج مهمة في الإنتاج الوافر في مختلف سلاسل الخضر والفواكه واللحوم والأسماك.

السيد رئيس الحكومة،

قطاع السياحة من القطاعات المتضررة كثيرا من هذه الجائحة، والتي أفرزت نتائج كارثية بكل المقاييس، حيث عبرتم مشكورين على ذلك بالأرقام، والتي تبقى صادقة ومعبرة عن حجم الخسارة التي تعرض لها القطاع، بالرغم من ذلك لابد أن نهنئ الحكومة في شخص السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، والتي واجهت هذه الآثار بالحكمة المطلوبة وبالتشاور مع المهنيين، حيث حرصت على دعم المتضررين منهم والذين يشتغلون في القطاع.

الأزمة عالمية، قارب الانخفاض فيها بنسبة 80%، وهو رقم صادم وآثاره وخيمة على القطاع، لكن يجب على المهنيين أن يستوعبوا الدرس في المستقبل ويشتغلوا بمنظور استباقي أثناء الإعداد لمخططاتهم، وعلى رأسها إعادة توظيف المنشآت الفنية واللوجستيكية لتجاوز مثل هذه الأزمات، باعتباره قطاعا منتجا ومشغلا.

مسؤوليتكم ثابتة من أجل حمايته ودعمه والحفاظ عليه، ولكن كونوا على يقين، السيد رئيس الحكومة المحترم، فإن القطاع لن يقف من جديد قبل خمس سنوات من انتهاء هذه الجائحة، وبالتالي الرهان في هذه المرحلة يجب أن يكون على السياحة الداخلية وتعبئة كل الجهود لتشجيعها، وهي فرصتكم لإدخالها ضمن ثقافة المغاربة، خصوصا السياحة العائلية.

بالرجوع إلى الأرقام التي ضمنها جوابكم، ما أثار انتباهنا فيها هي نسب استخدام إجراءات الدعم في إطار عقد البرنامج، فبغض النظر عن نسبة استفادة المستخدمين من تعويضات صندوق الضمان الاجتماعي والتي تجاوزت 77% وهو رقم له ما يبرره، بحيث أن نسبة العمال المصرح بهم كبيرة جدا، تؤكد بالملموس على أن الأزمة التي يعرفها القطاع واقعية وغير مسبوقة، وما سيزيد من تعقيدها هو عدم تحمس المهنيين إلى الاستفادة من الإجراءات التي قامت بها الحكومة بالنسبة للمهنيين، "كضمان أوكسجين"، والتي لم تتجاوز نسبة الاستفادة 21%، "ضمان إقلاع" 12%،، "ضمان الفندقة" و11% لإقلاع المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهو مؤشر سلبي يطرح عدة تساؤلات منها عدم ثقة المهنيين في البرنامج أو عدم قدرتهم على السداد.

بالرغم من كل ذلك، من الواجب علينا أن نشكر السيدة وزيرة السياحة، على مواكبتها المستمرة للمهنيين للحد من آثار الأزمة، على رأسها تعميم استفادة كافة المهنيين بما فيها الإعانة المباشرة مع الحفاظ على الاستمرارية البيداغوجية وتقوية قدرات الفاعلين المهنيين على الجودة والابتكار والقدرة التجارية، دون أن ننسى في هذا الإطار مواصلة السيدة الوزيرة لدعم الاستثمار السياحي بنفس الوتيرة، مع تثمين المنتوج السياحي للمدن العتيقة ودعم المنتوج القروي والجبلي وكذلك الشاطئي عبر محطات "أعروض" و"تاغازوت"، كما جاء ذلك في عرضكم وتوسيعها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة لكم الرد على التعقيبات التي استمعنا إليها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا.

أنا بغيت نعاود نكرر، نقول بأنه فعلا ما حققته بلادنا في مجال الصناعة هو قصة نجاح حقيقية، نجاح حقيقية تشهد عليها الأرقام، في التشغيل، في التصدير، واستطاعت هاذ البنية ديال الصناعة اللي عندنا قوية، اللي تطورت على مدى سنوات استطاعت أن تصمد مع الجائحة، ماشي أن لا تتراجع ولكن ذاك التراجع ديالها كاين أقل بكثير، تراجع أقل بكثير مما وقع في عديد من الدول في العالم، واليوم أظن بأنه الإنتاج الصناعي ديالنا غادي يتموقع أكثر في المرحلة المقبلة في العالم، وستكون له عندو آفاق واعدة، بإذن الله، وهذا بتضافر الجميع وجهود الجميع.

وكما قلت اليوم باقي كنستقبلو الآن مع الجائحة كنستقبلو مستثمرين أجانب، وهذا دليل على الثقة في بلادنا والثقة فيما أعدت بلادنا من نظام حكامة وإطار قانوني وتحفيزات والتموقع ديال بلادنا، بطبيعة الحال الانفتاح الاقتصادي ديال المغرب وعدد الإصلاحات السياسية اللي دارت بلادنا وغير كذا، هناك ثقة، ثقة في المغرب حقيقة، وعلى المستوى الصناعي إفريقيا، إفريقيا المغرب اليوم هو من الدول الرائدة وأكبر مصدر للسيارات يكفي هاذي، كنا من قبل خمسة، ستة، شوية كنطلعو حتى ولينا الثاني بعد جنوب إفريقيا، ثم الحمد لله منذ سنتين أصبح المغرب هو أكبر مصدر للسيارات في إفريقيا، وهناك أمور أخرى كثيرة، الحمد لله، المغرب متموقع فيها الأول أو الثاني أو الثالث إفريقيا، ومن بينها جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا شيء مهم جدا.

بالنسبة للسياحة، بغيت نقول، لأن ما قاله السيد المستشار المحترم، بأن هناك معاناة، أنا متفق، هناك معاناة، ولكن راه الأرقام اللي عندنا احنا ديال النقص لا في عدد السياح ولا في المداخيل السياحية في بلادنا، النقص اللي عندنا هو أقل من جميع ما وقع في دول الجوار، أنا عندي هنا الأرقام، احنا اليونان نقصت بـ 78% تقريبا، كرواتيا تقريبا ناقصة بـ 81%، تركيا بـ 75%، تونس بـ 65%، قبرص ناقص 84% ونحن حوالي 70%، مما يعني أنه التأثير ديال هاذ الجائحة، احنا تأثير كبير جدا، لأن 70% راه ماشي شي حاجة قليلة، راه أكثر من الثلثين باش نقصت السياحة، واحد

الوقت كانت أكثر كاع، كانت 73% ياالاه تحسنت واحد الشوية، ذاك الشوية (minuscule) ما عندوش دلالة كبيرة، ولكن المهم على كل حال كيهم في التوجه، أنه نحن في اتجاه التحسن، إن شاء الله، وبالتالي هذا واحد الأمر أصاب العالم كله، ماشي احنا بوحدنا، ما كاين شي دولة إلا وتضررت السياحة ديالها.

طيب، الإجراءات اللي تدارت لدعم القطاع السياحي هذه إجراءات فكرت فيها الحكومة، وكنشكر السيدة الوزيرة على أنها اشتغلت بجد، كنا درنا واحد اللقاء ترأستو أنا مع السيدة الوزيرة وحضرو فيه جميع المتدخلين، جميع المتدخلين في القطاع السياحي بجميع المهن، واعطينا انطلاقة باش يكون واحد نقاش، تشاور باش نخرجو عقد البرنامج اللي، الحمد لله، خرج من بعد بتعاون مع الجميع، وخصوصا بالإضافة إلى وزارة السياحة ووزارة الاقتصاد والمالية بطبيعة الحال، ومن بعد المهن السياحية الأخرى واخا هي مرتبطة بالسياحية من بعيد، حتى هي تضافت، تدار حتى هما جهد فيهم، ولكن هوما وزارة التجارة والصناعة، هما المسؤولين على هذيك القطاعات الأخرى اللي هي قريبة من السياحة ولكن ماشي قطاعات سياحية مباشرة.

فإذن هناك واحد الجهد تدار، وهاذ الجهد سيستمر بطبيعة الحال السيدة الوزيرة راه تصنطات للملاحظات ديالكم مثلما أنصت أنا.

بطبيعة الحال هاذ الحماية الاجتماعية والاهتمام بالعمال فيها، بدينا بالمرشدين السياحيين، بدينا بهذاك العمال في مجال القطاع السياحي، ولكن، ولكن، يمكن، أن نشوفو آليات وأدوات أخرى ديال الدعم، وهناك حوار اليوم تشارك فيه وزارة الصحة ووزارة المالية مع مثلا أرباب النقل الجوي والأبناك للوصول إلى حلول ملائمة لإعطاء دفعة للقطاع السياحي يخرج فيها مما هو فيه.

ولكن أنا كنظن بأنه اليوم، الحمد لله، مع هاذ.. أولا، عندنا 2 أمور مبشرة مهمة جدا:

عندنا أولا، وقبل كل شيء، هاذ النقص ديال نسبة الحالات المسجلة في 24 ساعة، الحمد لله، نقصات بنسبة مهمة على الأقل بـ 30، 33% على حسب الأيام، وأيضا حتى عدد الحالات الحرجة بدات كتنقص ولكن هي ببطء، ونقصات عدد الوفيات بدات كتنقص، الله يرحم الجميع، الله يرحم الجميع، كتنقص وهذا بشارة خير أنه، إن شاء الله، استطعنا نتحكمو نسبيا في الجائحة، هاذ البشارة الأولى.

البشارة الثانية، وهاذ القضية ديال التعميم ديال التلقيح، والتي أعطاها جلالة الملك الانطلاقة في واحد اللقاء خص ترأسو جلالة الملك، وأيضا هاذ الإعلان ديال جلالة الملك خلال البلاغ ديال الديوان الملكي بالمجانية ديال التلقيح لجميع المواطنات والمواطنين، هذا أيضا بشارة ثانية، وإن شاء الله بمجرد ما يتوفر التلقيح غادي يجي.

الأخبار الزائفة اللي كتقول غادي نبداو نهار 4 - 10 دجنبر، غادي أسمو راه الطائرة الأولى جات، راه لا، هاذ الشي غيتعلن عليه رسميا، ما نبقاوش نصنتو للأخبار اللي كتجي وما عرفناش منين جات، عندنا وكالة رسمية، عندنا بلاغات رسمية، عندنا جهات رسمية، غتجي فيها الأخبار، صحيح أنه احنا كنا كنتمناو أنه تجي شوية مبكرا، ولكن ذاك الشي ما كيرتبطش بنا احنا بوحدنا، كيرتبط بأمور، وهي أمور ضرورية، ضرورية، لأن خص النتائج النهائية ديال الأبحاث السريرية اللي تدارت ديال المرحلة الثالثة ديال هاذ التلقيح، اللي هو نوع من التلقيح معروف تقليدي أكثر أمانا، أكثر أمانا وفعال، وهو نقول لكم كطبيب ولكن راه سمعتو عدد من الخبراء من بين هاذ التلقيحات اللي كاينة في العالم هذا أكثرها أمانا، لأنه تقليدي بحال ديال داء السل (BCG) بحال الآخرين اللي كنا كنديرو، درناهم شحال من مرة، هذا نفس الطريقة باش تصاوب هاذ الفيروس، هو (c'est un virus désactivé) واحد الفيروس ميت، ميت، واللي تنستافدو منهم، معنى ذلك هو ماشي تحويلات - إلى بغينا نقولو - جينية ولا تدخل في (l'ADN[2]) ولا شي حاجة مصنوعة في المختبر، وإنما وفق ذلك الحمد لله غادي يكون عندو تأثير إيجابي كبير، وبمجرد ما غادي يتم التعميم أو البدء ديال التعميم لهاذ الفيروس غادي يكون له تأثير على الملاحة الجوية عالميا، ماشي فقط وطنيا، وعلى الملاحة الجوية وطنيا وعلى القطاع السياحي إن شاء الله.

راه ذاك النهار كان عندنا واحد السيد هو برلماني، كان في الداخلة، ولما دخل للداخلة اكتشف بأنه عندو فيروس "كوفيد-19"، اضطر ينزل من الداخلة بالسيارة لأن ما يمكنش يطلع في الطائرة، لأن في الطائرة يمكن يعادي الجميع اللي في الطائرة ولا يعادي الناس اللي حداه إلى آخره.

كاين أمور صارمة، صارمة، أنا غير كنقول هاذ المعلومة، أمور صارمة، صارمة، في الطيران الجوي يصعب معها بدون التلقيح باش يستاعد العافية ديالو، وبالتالي هو مؤثر تأثير كبير على قطاع السياحة، ولا يمكن لقطاع السياحة أن يستعيد فعاليته، حقيقة، حقيقة إلا باستعادة القطاع ديال النقل الجوي عافيته، يمكن عن طريق السياحة الداخلية بالسيارة إلى آخره، واحد الشوية ديال نعاونو به شوية، ولكن الأساس هو هذا.

نحن أملنا كبير، إن شاء الله، بأنه في القريب العاجل نخرجو من هاذ التأثيرات الكبيرة لجائحة "كوفيد-19" على قطاع السياحة، وكنشكر العاملين في قطاع السياحة وكنشكر المتدخلين وكنشكر المهنيين وكنشكر الجمعيات المهنية على التضحيات ديالهم وعلى العمل ديالهم، ولكن أش غادي نقول لكم؟ راه هذا تضحيات مشتركة، لكن إلى كان شي حاجة ما يبدار، راه كما قلت الوزارة مع وزارة الاقتصاد والمالية في حوار مستمر، يمكن مقترحات أخرى أن ينظر فيها ونستمرو في الحوار، نحن مفتوحون للحوار، بالمناسبة أن عدد الجمعيات المهنية اللي استقبلتها واستقبلت المذكرات ديالها

[2] Acide désoxyribonucléique

راه يفوق 250 ولا 260 كلها كنصيفط لها مذكرات، واللي جا عندي كنقول ليه اعطيني مذكرة باش تكون أفكار ناضجة، وكنحاولو ما أمكن ناخذو الزبدة ديالها ونصيفطوها للقطاعات المعنية ونحاولو نتابعو هذيك المقترحات ما يمكن فيه أن يطبق.

شكرا جزيلا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

شكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أشكركم جميعا، السيدات والسادة المستشارين، السيدات والسادة الوزراء.

وأعلن عن **رفع هذه الجلسة**، لنبدأ جلسة ثانية تشريعية، سيترأسها الأخ الفاضل الأستاذ عبد القادر سلامة، فليتفضل مشكورا.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

مداخلة مستشاري حزب التقدم والاشتراكية السيد عبد اللطيف أعمو والسيد عدي شجري في محور الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء ،

السيدات والسادة المستشارون،

لست بحاجة إلى التذكير بأن الحق في الحماية الاجتماعية أضحى حقا أساسيا من حقوق الانسان، باعتباره أساس كل تنمية مستدامة، والتي لن تتم بمعزل عن توفير الحماية الاجتماعية.

فانطلاقا من قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سنة 2015 بشأن أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 إلى المادتين 22 و25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير العالمي للحماية الاجتماعية (2017- 2019) الذي أوصى بالرفع من الإنفاق الاجتماعي على الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها، بجانب اهتمامات منظمة العمل الدولية بهذا الموضوع. فأصدر ترسانة قانونية من ضمنها الاتفاقية 102 لسنة 1952 والتوصية 202 المتعلقة بالأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية. مما أصبح معه المجتمع الدولي يطالب باعتماد حماية اجتماعية واقتصادية. وبجانب كل هذا، هناك دعوات جلالة الملك من خلال مبادراته وخطبه إلى الحكومة بإعطاء الأهمية القصوى للتنمية الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الحماية الاجتماعية، في منظورها الواسع، قد تتعلق بالجانب المرتبط بالرعاية أو تشمل سياسات محددة تقوم بها الدولة لحماية بعض الفئات الهشة من المجتمع من أجل تحقيق أغراض معينة.

وقد تدخل ضمن خانة الدعم والإحسان إلى بعض الفئات. بينما يلزمنا تعريف الحماية الاجتماعية، باعتماد مفهوم أوسع وأشمل من الرعاية الاجتماعية.

والحديث عن الحماية الاجتماعية هو توسيع للدائرة، لتشمل معايير وضمانات أقوى من الرعاية الاجتماعية، بشكل تتوخى تقديم مساعدات اجتماعية، وهي دعوة إلى أن تكون هناك استراتيجية عامة، لإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة، مع ضمان استقلالية الأشخاص، خصوصا بالحصول على شغل وعلى دخل يضمن لهم الكرامة والحرية والاستقلالية.

مما يعني أن على الدولة أولا مسؤولية تحقيق مجموعة من مظاهر الحماية للفرد، في دخله وحياته وصحته وفي مستقبله، عندما يعجز عن العمل أو عند تقاعده، وذلك بضمان حد أدنى من الدخل يعيش به هو وأفراد أسرته، عيشا كريما.

وفي هذا التوجه، جاء الفصل 31 من الدستور المغربي لينص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية؛ وفي الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة ؛ (...)

ولابد هنا كذلك من الحديث باختصار شديد عن منظومة الحماية الاجتماعية المحددة بمقتضى الظهير المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (ظهير 27 يوليوز 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي في المغرب.

هذا القانون الذي تم تعديله لمرات عديدة، إلى أن صدر القانون الأخير المتعلق بالتغطية الصحية، والذي كان الهدف منه هو ضم فئات جديدة وتوسيع دائرة الاستفادة من مقتضيات الظهير.

وفي سنة 1981 تم إدراج العمال الفلاحيين ضمن لائحة المستفيدين من المقتضيات التي يضمها الظهير، وخصوصا التعويضات قصيرة وطويلة الأمد والتعويضات العائلية، كذلك الشأن بالنسبة لمجموعة من الفئات الأخرى كالعمال المنزليين مثلا، مرورا بعمال الصناعة التقليدية والأجراء المستقلين، الذين بإمكانهم الانخراط والاشتراك والاستفادة من مقتضيات الظهير المذكور.

إذن، فالسياسة الحكومية العامة تتجه نحو توسيع دائرة المستفيدين من هذا الظهير.

ولحدود الساعة، ووفقا لإحصائيات الصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي، فالمستفيدون يقدرون بحوالي 3.5 مليون مواطن. لكن، الفئات النشيطة أكبر من هذا بكثير. مما يعني أن مجموع من يؤدون عملا ما في المغرب كان من المفروض أن يستفيدوا من هذا الظهير. لكن القطاع غير المهيكل، والذي يضم عددا كبيرا من الفئات العاملة مازال موجودا خارج التغطية الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن من دروس جائحة كورونا أننا في حاجة ماسة إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، التي اتضحت بجلاء أوجه القصور التي تعاني منها.

فأنظمة التقاعد لا تغطي إلا 40% فقط من الساكنة النشيطة بالمغرب، فيما التغطية الصحية لا تشمل سوى 54,6% من المغاربة وفقا لمعطيات سنة 2016، بينما معدل الحماية لدى عدد من الفئات تظل محدودة أو غير موجودة (الأشخاص في وضعية إعاقة - الأطفال- المسنون بدون دخل- الأشخاص الذين يواجهون حوادث الشغل والحوادث المهنية وفقدان الشغل والبطالة ...).

فالضعف يميز برامج الحماية الاجتماعية، والصناديق تكلف خزينة الدولة الكثير من الأموال، في غياب للتقييم والتدقيق، وفي غياب للنجاعة في الأداء والفعالية في النتائج وفي غياب للرؤية الموحدة المنتجة.

وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018 حول منظومة الحماية الاجتماعية قدم تشخيصا دقيقا، يقر فيه بأن منظومة الحماية الاجتماعية تتسم في مجملها بالتجزئ والمحدودية وعدم التكافؤ والهشاشة.

كما تعاني المنظومة من عدة اختلالات منها: غياب استراتيجية رسمية والافتقاد إلى نظام موحد للمعلومات والمحاسبة وتعدد المصالح التقنية الوصية وهيئات الرقابة وتدني مستوى التنسيق بينها، فضلا عن ضعف إشراك الشركاء الاجتماعيين في هيئات الحكامة والإشراف والرقابة.

كما شدد المجلس على الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاح جذري للمنظومة الخاصة بالضمان والمساعدة الاجتماعيين، موصيا بإعداد استراتيجية وطنية ووضع إطار ينبثق عن حوار اجتماعي وطني بغرض تعميم الحماية الاجتماعية والتحسين المستمر لمستويات التأمين. ويقترح المجلس في ذات الوقت إعداد ميزانية اجتماعية يتم إلحاقها بقانون المالية، وتخضع للتصويت من قبل البرلمان.

كما يدعو إلى إرساء نظام وطني مندمج للمعلومات يرتكز على اعتماد رقم تعريف اجتماعي وطني يتيح التقائية نظم المعلومات الخاصة بنظم الحماية الاجتماعية، إضافة إلى وضع شبكة مؤشرات لتقييم أداء هيئات الاحتياط الاجتماعي تهم المخاطر والنتائج وجودة الخدمات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الحديث عن الإرادة السياسية القوية حديث يكتسي راهنية كبرى. فقياس منظمة العمل الدولية في دراسة لأنظمة الحماية الاجتماعية المقارنة نابع من قياس أهمية استثمارات الدولة في قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي، وهي ترى أن المجهود المبذول في هذه القطاعات الحيوية غير كاف أصلا في المغرب للحصول على نتائج مرضية ومقنعة.

فهل التغطية الصحية المتوفرة، مع محدوديتها، توازيها خدمات صحية في المستوى؟

خلال سنتي 2019-2020 مثلا، استقرت ميزانية وزارة الصحة في مستوى 6.55% من ميزانية الدولة، بدون احتساب الدين العمومي. وإذا احتسبنا الدين العمومي، فلا تتعدى 3.65%. فيما منظمة الصحة العالمية توصي بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 15% من ميزانية الدولة. مع العلم أنه، منذ 15 سنة الماضية، ظلت ميزانية وزارة الصحة متراوحة ما بين 1,3 و1,4% من الناتج الداخلي الخام.

ولدينا في المغرب 1.5 إطار طبي لكل 1000 مواطن (أي حوالي 12.000 طبيب، ونفس العدد بالنسبة للصيادلة). ومنظمة الصحة العالمية توصي بـ 4.45 طبيب لكل ألف مواطن. ونحن مازلنا بعيدين عن هذا الهدف.

وفي سنة 2019، وصلت ميزانية وزارة الصحة إلى مستوى 16.331 مليار درهم (أي 6.55% من ميزانية الدولة). وفي سنة 2020، وصلت إلى 18.680 مليار درهم. وجدير بالذكر، أن تعزيز الموارد البشرية للقطاع الصحي، بإضافة 4000 منصب مالي في سنة 2019 يوازيه فقدان 3577 منصب مالي ما بين 2018 و2019.

كما أننا نعيش مفارقة عجيبة، بحيث أن 90% من أموال التغطية الصحية الإجبارية (AMO[3]) تذهب للقطاع الخاص، بدل أن تضخ في النظام العام لتقوية دعمه. فلا يمكن الحديث عن التغطية الصحية الإجبارية دون الحديث عن وضعية الصحة العمومية ووضعية المستشفى العمومي.

فلا بد من تحسين العرض الطبي والصحي وتحسين الخدمات الاستشفائية، وفي مقدمتها الرفع من ميزانية وزارة الصحة. حيث، لا يمكن بتاتا تصور إقلاع حقيقي في مجال الحماية الاجتماعية، ولا تصور نموذج تنموي في مستوى تطلعات المغاربة، دون تحسين هذه المؤشرات والمراهنة الحقيقية على الصحة العمومية.

لكننا للأسف، نلاحظ أنه في الوقت الذي كانت فيه بلادنا في حاجة إلى قطاع عمومي قوي، ساهمت السياسات الحكومية بالعكس في تعميق هشاشته وتعزيز ضعفه، مقابل تقديم الدعم للقطاع الخاص... وبصفة عامة، تخلت الدولة تدريجيا عن القطاع الاجتماعي منذ عقود. وهنا مربط الفرس بالتحديد. وهذا التردي الكمي والنوعي للقطاع العمومي تؤدي ثمنه أساسا قطاعات الصحة والتعليم وسوق الشغل وإدماج الشباب.

ويتعين الإقرار بأن إرث الماضي وواقع اليوم، هو نتيجة سياسات متعاقبة أنتجت الإقصاء والتهميش.

ولا يمكن التطرق للحماية الاجتماعية دون النظر إلى المنظومة ككل.

[3] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire

فهناك علاقة جدلية بين ما هو اقتصادي واجتماعي. ولقد حصل توافق في السنوات الأخيرة بين البنك الدولي ومؤسسة العمل الدولية لمراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، دون الانتباه فقط للتوازنات الماكرو اقتصادية.

ومن استنتاجات دراسة منظمة العمل الدولية المقارنة، أن المغرب قادر على رفع رهان تحسين جودة منظومة الحماية الاجتماعية، بالنظر إلى الموارد المتوفرة. وأن المغرب يتوفر على موارد لتحقيق الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. ويمكن القول أنه بالتمويل الحالي وبزيادة 2.5% إضافية مما نخصصه اليوم، يمكن تحقيق فعالية أكبر.

وقد أخذ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الوضعية والآفاق نفس المنحى، مشيرا إلى أنه انطلاقا من التمويل الحالي يمكن إنجاز ما هو أحسن وأفضل مما تحقق، باعتماد مبدأ التضامن الاجتماعي والتضامن بين الأجيال وعدم تشتيت التدخلات واعتماد الحكامة الجيدة في التدبير.

وأن هذا الطموح الرقمي إن تحقق، قد يمكن من الاستفادة بنسبة 100% من تعويضات عتبة الفقر بالنسبة للأسر المعوزة، وضمان 50% من الحد الأدنى من الأجور لفائدة الأشخاص في وضعية فقر، والبالغين 65 سنة فما فوق، مع توفير إعانة عن البطالة بنسبة 70% من الحد الأدنى من الأجور، ولو استطعنا تحقيق هذا الهدف وتفعيله، لاستطعنا في ذات الوقت تحقيق 5 أهداف تتضمنها أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030.

فأين نحن اليوم من هذا الطموح؟ وماذا يتطلب من مجهود لتفعيله؟

إن المطلوب أساسا هو أن تتوفر الإرادة السياسية والعزيمة القوية لكسب الرهان من طرف الحكومة. وحسب الملاحظين، فإن هذه الإرادة السياسية مازالت ضعيفة. وحسبنا أن تكون القيادة الملكية لتعميم المنظومة بمثابة رسالة قوية.

ولكن، الإرادة الملكية تحتاج إلى روابط (relais) ودعامات عمومية قوية وإلى متابعة حكومية حازمة... وإلى قدرة تنفيذية متحمسة. فهل لدى باقي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين (الحكومة، النقابات، أرباب العمل...) نفس الرغبة السياسية والقيادة القوية للتغيير؟ حيث أن الأمر يتعلق أصلا بفكرة تضامنية وبإرادة تعاضدية.

وهل الأحزاب السياسية من حجمها قادرة على التعبئة في هذا المجال بهدف رفع التحديات، في ظروف تتميز بضعف الثقة في عدد من مؤسسات الوساطة؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن إشكالية الحكامة مطروحة بحدة في المجال، فلدينا آليات للضمان الاجتماعي تعتمد مبادئ التأمين الاجتماعي، وهناك أيضا برامج المساعدة الاجتماعية التي تتحملها الدولة. وقد بنيت منظومة الحماية الاجتماعية عبر مراحل، وتتكون من عشرات البرامج، وهي أصلا أنظمة بنيت دون الأخذ بعين الاعتبار بمسألة ديمومتها واستدامتها، مع غياب آليات موحدة للاستهداف حسب برامج المساعدة الاجتماعية.

إلا أننا نعاني من عدم استثمار فرص التكامل بين مختلف البرامج، مع تعدد المصادر المشرفة على البرامج الاجتماعية، حيث تتدخل في منظومة الحماية الاجتماعية في البلاد 14 وزارة و8 مؤسسات عمومية تحت الوصاية، تدبر ما يقارب 120 برنامج ونظام خاص بالمجال الاجتماعي. وكلها قطاعات لها دخل مباشر أو غير مباشر بمنظومة الحماية الاجتماعية ككل.

ولا يمكن الاتكال في هذا على التشرذم والتشتت في المجال الاجتماعي... حيث تعرف بلادنا كذلك وجود 5 أنظمة لتسيير التقاعد العمومي، بجانب 28 تعاضدية، و هيئتين خاصتين بالتأمين الإجباري.

إن المهن الحرة تطرح اليوم إشكالات حقيقية للتصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (عمال المقاهي وغيرهم من المهن الحرة، وكذلك المهن المحترمة...) وهي قد تمثل أكثر مما يمثله القطاع الصناعي.

إن الورش المفتوح اليوم هو فاتحة لفتح ورش جديد لمراجعة المنظومة الصحية، ومنظومة الحماية الاجتماعية ككل، في ظل رهانات جديدة، متمثلة أساسا في، أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي كان يدبر علاقة الشغل، أصبح اليوم مطالبا بتدبير علاقة جديدة مع مهام جديدة.

ولا يجب إغفال التحديات الجديدة، بحكم أنه يجب النظر إلى ما بعد جائحة كورونا كتحدي تنظيمي وهيكلي لمواجهة ومجابهة أزمات صحية مماثلة، وتحديات بيئية متكررة مستقبلا.

كما أن تطور العولمة، سيلزمنا، بحكم انخراطنا في منظومة تراجع فيها العديد من الدول سياساتها في اتجاه إعادة توطين العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعية والسياحية والخدماتية، والتي ستفرض علينا رهانات جديدة مرتبطة بالمجال الاجتماعي، ومن ضمنها تعزيز السياسة الدوائية، والسير بعيدا في مسار تخفيض أثمنة الأدوية، وبسرعة، والسير في مسار تصنيع الأدوية المكلفة والباهظة الثمن وطنيا.

كما أن تفعيل هذا الورش سيحتاج إلى تفعيل الآلياتالزجريةالتي تتوفر عليها منظومة الشغل ،والتي تظل اليوم محدودة وغير فعالة، فيما يعاني جهاز التفتيش من محدودية الموارد البشرية والمالية.

فنحن لا نفهم كيف يتم فتح هذا الورش الهام دون أن تكون لوزارة التشغيل مناصب شغل في ميزانية 2021 مثلا. كما أنه لا يعقل أن نتوفر فقط على 317 مفتش شغل، والمقاولات لوحدها تصل من 200 إلى 250 ألف مقاولة.

وهذا الورش لا يمكن إنجاحه بدون طفرة نوعية في حكامة المنظومة الرقابية ككل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن وضع رقم وطني موحد (identifiant public) وسجل اجتماعي موحد سيمكن لا محالة من إمكانية التفاعل بين مختلف الأنظمة وبين جميع

الأجهزة العاملة في مجال الحماية الاجتماعية لتوحيد طرق الاستهداف وتحقيق التكامل بين البرامج.

لكننا ما زلنا نشكو من غياب ثقافة التقييم والتقويم أو من عدم تفعيلها عند وضع السياسات العمومية. فإذا كان المرصد الوطني للتنمية البشرية يقوم بتقييمات مرحلية، مثله مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فلا يتم عموما الأخذ بالتوصيات، ولا يتم التجاوب مع التقارير بالشكل المطلوب.

وفي باب التقييم، يحق لنا التساؤل: أين وصل السجل الوطني الموحد منذ سنة 2018؟ حيث بدأت تجربة نموذجية بجهة الرباط لاستهداف الفئات المعنية، ثم في مرحلة ثانية ما بين سنوات 2019 و2022 كان متوقعا أن يتم تعميم التجربة... فأين وصل هذا المسار؟ وما هو تقييمه الموضوعي؟

كما أن 54% من موارد الدخل الوطني تخصص للقطاعات الاجتماعية، ولكننا لم نطرح سؤال تقييم وقع هذا الجهد الوطني العام على المواطن؟ فأين تذهب هذه الموارد؟ ومن يستفيد منها؟ ومن هي الفئات المستهدفة؟ وبأية معايير؟ وأين وصل برنامج التعويض عن فقدان الشغل مثلا؟ وأين وصل برنامج التغطية الصحية لفائدة الطلبة من جمته كذلك؟ وغيرها من الأسئلة.

كما أن 60% لا يستفيدون من التغطية الاجتماعية بصفة عامة، وجزء كبير منهم يوجدون مجاليا في العالم القروي، فيما جزء آخر يقطنون بضواحي المدن الكبرى (zones péri urbaines)، فما هو وقع هذه السياسات على المستوى المجالي؟

والعالم يحتفل في 11 دجنبر باليوم العالمي للجبال، ومعه المغرب. فماذا أعددنا لسكان الجبال؟ وما هو حظهم في الاستفادة من البرامج الاجتماعية؟ وما موقعهم من منظومة الحماية الاجتماعية؟

فأولويات إصلاح المنظومة تسائلنا جميعا، خصوصا وأن بلادنا تعرف شيخوخة هرم الساكنة وارتفاعا في عدد المصابين بأمراض مزمنة ومكلفة، وتعرف فوارق صارخة بين العالمين القروي والحضري. ونعيش كذلك في ظل اختلالات في حكامة المنظومة (أنظمة الحماية الاجتماعية وتأخر المغرب في مجال الصحة الرقمية.)

وجدير بالذكر، أن الجانب الوقائي الأساسي والمحوري في المنظومة هو تنشيط الاقتصاد وتوفير الشغل لأنه مصدر للاستقلالية والحرية والتطلع إلى المستقبل بأمل وثقة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وبالحديث عن الكلفة الحقيقية لكل إصلاح، فلابد هنا من الإشارة إلى أننا قد أضعنا 20 سنة منذ سنة 2000 (تاريخ صدور قانون الضمان الاجتماعي)، فهل قامت الحكومة بدراسة إجمالية لتقييم الحاجيات ووضع الأولويات؟

وبالرغم من أن مسار إرساء منظومة التغطية الاجتماعية هو مسار تراكمي، فقد جاء قانوني 98.15 و99.15 في مسار تشريعي بطيء، وبعد سنة 2015 المخصصة لمحاولة إقناع الفرق البرلمانية بالتصويت عليها، مرت سنتان إلى ثلاث سنوات، وجاءت مرحلة المراسيم التطبيقية... فيما بقي مشروع قانون رقم 63.16 الذي يهم التغطية الصحية للأبوين منذ سنة 2015 حبيس مجلس المستشارين ... والأمثلة كثيرة!

وندعو في هذا الباب إلى الإسراع بتنزيل النصوص التشريعية، وخصوصا المراسيم التطبيقية المصاحبة لها (وضمنها قانون 98.15 الخاص بالمستقلين والمهن الحرة).

وإجمالا، احتاج المغرب إلى سنتين لوضع المنظومة الصحية، ولسنوات أخرى لوضع قواعدها ولاستكمال المنظومة الاجتماعية (التقاعد، التعويض عن الأطفال، التعويض عن فقدان الشغل...) وتضييع الوقت له كلفة اقتصادية واجتماعية عالية ومكلفة، لأن فئات عديدة عانت كثيرا، وأدت الثمن غاليا، وأضحت عرضة للهشاشة، وللعديد من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية... وأن تعطل المنظومة بأي شكل من الأشكال، ولأي سبب من الأسباب، يضع الثقل على كاهل الدولة، وينتقل العبء ليوضع جزء هام منه على عاتق الأسر. مما لا يساهم في إطلاق دينامية طبقة وسطى قوية ومساهمة.

وقد حان الوقت لتجاوز وضع الانتظارية، ففئات ستطرح صعوبات أكيدة، وعلينا بذل الجهد لجعلها تندمج في السوق المنظم، وهو ما قد يسهل باقي التدابير التقنية ومراجعة المنظومة ككل.

فالاتفاقية الدولية رقم 102 تضع على الدولة مسؤولية رعاية المنظومة، والتوصية 202 لمنظمة العمل الدولية تفرض بذل المجهود لضمان الادخار الوطني لهذا الغرض.

فماذا أعدت الحكومة بهذا الخصوص؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قد سبق لصاحب الجلالة، بمناسبة إحداث اللجنة المكلفة بإعداد تصور للنموذج التنموي،أن أكد بأن حجم الخصاص الاجتماعي وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية من أهم الأسباب التي دفعت إلى تجديد النموذج التنموي.

والواقع يؤكد بأن الدول التي تتوفر على منظومة ناجعة للحماية الاجتماعية هي تلك التي بمقدورها امتصاص الصدمات الاقتصادية وإعادة تشغيل عجلة الاقتصاد وإحداث مناصب الشغل.

وبخصوص منظومة الحماية الاجتماعية، قد نود النظر إلى نصف الكأس الفارغة، أم إلى نصف الكأس المليئة، لكننا نود الخروج من منطق تشخيص الداء، الذي نعرفه جميعا، ونعرف النواقص التي تعتري المنظومة.

نحن في حاجة إلى اقتراحات عملية كفيلة ببلورة وهندسة حماية اجتماعية ترقى لتطلعات المغاربة. وهو ما يحتم على المواطن المغربي أن يكون منخرطا

ومساهما ومنتجا.

إننا في حزب التقدم والاشتراكيةنساهم بانتظامفي إنارة الطريق، ونساهم بمقترحاتنا في مجال الحماية الاجتماعية في مختلف المحطات، ومن ضمنها ما تضمنته المذكرة الخاصة لمقترحات النموذج التنموي، وحولتداعيات جائحة كورونا ... وغيرها.

وبعيدا عن اجترار القراءات للواقع الذي نعرفه جميعا، نحاول أن نساهم بشكل إيجابي في إيجاد الحلول الكفيلة بتقوية الحماية والرعاية الاجتماعية،لكي نجعل من السنوات الخمس المقبلة، سنوات لترجمةالإرادة السياسية القويةإلى فعل ملموس، ومؤثر على المسار التنموي للبلاد.

فكيف سيتم تعميم نظام للتقاعد في ظروف تتميز بتدهور النسبة بين الفئات النشيطة والمتقاعدة، بينما سوق الشغل يمنح فرصا أضعف للاندماج الاقتصادي والاجتماعي؟ويبدو أنه من الضروري التفكير بجدية في تدبير شمولي للمنظومة تماشيا مع الرهان الملكي، ولكي يكون التعميم فعليا وملموسا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نؤمن بالترابط الفعلي والعضوي بين مختلف العناصر: فتحدي تجويد المنظومة الصحية ككل، من بنيات تحتية وموارد بشرية، ومن تجهيزات بيوطبية، بتوفير بيئة مواكبةللإصلاح، يوازيه جهد تحسين العرض الطبي والصحي وتحسين الخدمات الاستشفائية، وفي مقدمتها الرفع من ميزانية وزارة الصحة.وندعو إلى الاهتمام بالبحث العلمي، وجائحة كورونا أبانت عنمظاهر الضعف في هذا المجال.وعلينا في ذات الوقت أن نحرص على التوفر على وظيفة عمومية استشفائية (fonction publique hospitalière).

وندعو في ذات الوقت إلىتبني طب الأسرة، لكي تتوفر الأسر المغربية على طبيب مرجعي.

كما أننا ندافع في حزب التقدم والاشتراكية عن الخدمة الصحية الإجبارية (service sanitaire obligatoire) للحد من الفوارق المجالية في مجال الرعاية الصحيةوفي توزيع الخدمات الصحية وحماية حق المواطن المغربي في خدمات طبية واستشفائية متساوية.

ونطالب في حزب التقدم والاشتراكية بإحداث قانون للصحة العمومية والأمن الصحي،مع خلق وكالة وطنية للصحة العمومية، بهدف تجميع الجهد الحكومي في المجال الصحي، ومنع التشرد وتشتيت الجهد الجماعي في هذا المجال.

كما ندعو إلى التفكير في إلزامية التغطية الصحية، لأن الصناديق تضامنية بين الأجيال وبين الفئات، مع التنزيل التدريجي والتشاركي مع المهنيين والمستفيدين، وخاصة فيما يخص الاشتراكات، وفيما يخص التصنيف، وفقا للمداخيل الجزافية، وغيرها من الإشكاليات المرتبطة بسبل التمويل.

وندعو كذلك، إلى التحضير منذ الآن للتغطية الصحية التكميلية (couverture médicale complémentaire) وفتح النقاش مع التعاضديات ومع النقابات ومع القطاع الخاص، ولم لا التفكيرفي دور الصندوق الوطني لمؤسسات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS[4]) في هذا المجال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

علينا الإقرار اليوم، بأنه، وبالرغم من المكاسب المحققة في مجال الحماية الاجتماعية، فالمغرب غير مندمج فيما هو متعارف عليه دوليا، بالنسبة للتغطية الصحية، وفقا لمعايير لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة... والتي تعتبر التغطية الصحية الاجتماعية الشاملة حقا من حقوق الإنسان وضرورة اقتصادية واجتماعية، وتعتبرها نوعا من إعادة توزيع الثروات، لأنها تلعب دورا حاسما في إعادة توزيع الدخل وتساهم في الإدماج الاقتصادي للمواطنين، وخصوصا منهم الذين يوجدون في وضعية هشاشة. فلا مكاسب اجتماعية تحقق، بدون نظام اقتصادي يضمن الحقوق، ويكفلها ويفعلها، ويحترم في ظله القانون.

وقد أبانت جائحة كورونا بأن 6 مليون مغربي لجؤوا لطلب الدعم إبان الجائحة والحجر الصحي المصاحب لها. وأن ارتفاع نسبة الهشاشة يؤثر لا محالة بشكل سلبي في الاستقرار الاجتماعي ويرهن الاستقرار السياسي.

إن إشكالية الرؤية المندمجة حول الرعاية والحماية الاجتماعية، تطرح علينا من الجانب الهيكلي والإداري، ضرورة رفع رهانات مجتمعية تسائل النظام الاقتصادي والاجتماعي برمته، وتدعونا إلى تحرك قوي وشجاع ومقدام في هذا المجال، حيث يعتبر المجال الصحي والمجال الاجتماعي من أهم الأنشطة المنتجة للثروة والمدرة للشغل وللتنمية المستدامة.

ولا يمكن اعتبار المحدودية الاقتصادية حاجزا وعقبة، بل محفزا أساسيا لتطوير التغطية الاجتماعية، لأن الحماية الاجتماعية أداة لتقليص الفوارق وتعزيز التماسك الاجتماعي وأداة للرفع من النمو الاقتصادي.

ويجب إعادة النظر في منظومة الحياة الاجتماعية ككل، لكي يتمتع المغاربة، بشكل تضامني وباعتماد مسار تشاركي، بتغطية لائقة في جميع مراحل حياتهم.

فما زال لدينا إحساس مرير بأننا نسير بسرعتين، فقسم من المغاربة معنيون ببعض المنجزات الاجتماعية، ولو على قلتها ونواقصها، فيما قسم آخر يبقى للأسف خارج التغطية.

فـ 3 مليون من المأجورين في القطاع العام والخاص يستفيد أبناءهم من التغطية الاجتماعية... بمعنى أن ملايين من الأطفال المغاربة (52%) لا يستفيدون من التغطية الاجتماعية، مع وجود برامج للدعم الاجتماعي، (كـ"تيسير"، و"برنامج مليون محفظة"، ... وغيره). كما أن التعويض عن

[4] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale

فقدان الشغل يوجد في بداياته. وأن أغلبية الفئات النشيطة لا تتوفر على تأمين اجتماعي خاص بحوادث الشغل وبالمخاطر المهنية. فيما بلغ عدد المساهمين في أنظمة التقاعد الأساسية 4.6 مليون شخص (2018).

وهذا يعني أن جزءا كبيرا من المغاربة، الذين يشتغلون، يوجدون خارج دولة الحق والقانون، فيما يخص التغطية الاجتماعية. وهذا إشكال سياسي في المقام الأول. ومسؤولية تحقيق هذا الحق وإحقاقه تقع على الدولة في المقام الأول، وعلى الحكومة كجهاز تنفيذي تقديم مقترحات في أفق سنة 2025 في هذا الاتجاه.

وهذا ما كنا نتمناه من خلال مرتكزات مشروع القانون المالي لسنة 2021 الذي تدارسه البرلمان، والذي لا يؤسس، مع الأسف، بشكل قوي لمنظومة الحماية الاجتماعية، كركيزة أساسية لبناء العدالة الاجتماعية في بلادنا.

ولقد قدمنا عدة تعديلات كان من المأمول أن تمكن الحكومة في الشروع في بناء منصة قوية للإقلاع ووضع إطار شمولي ومندمج للحماية الاجتماعية، إلا أن الحكومة ارتأت رفضها بكاملها.

فهل علينا أن ننتظر سنة أخرى، لنعيد نفس التعديلات، ونتمسك بموقفنا؟ أم أن على الحكومة أن تراجع موقفها، لتجعل من سنة 2021 سنة إقلاع حقيقية في مجال السياسة الاجتماعية، وليس مجرد سنة انتخابية، لا غير؟